

فلسفة التوحيد عند المعتزلة و الشيعة

م. مهند عبد الحسن جلاب(*)

الصفات والأفعال، لكن التوحيد الإسنادي عند الشيعة يختلف عن التوحيد الإسنادي عند المعتزلة. توحيد المعتزلة في الصفات يعني تجريد (النفس) من أي صفة، بمعنى أن (النفس) خالية من الصفات، وهناك رأي لبعض المعتزلة يوافق الشيعة في ذلك. في هذا المجال، وسنبين هذا التقارب في مسارات البحث.

مقدمة

يحتل موضوع التوحيد، بتقسيماته المختلفة، المرتبة العليا في الديانات السماوية بشكل عام، والدين الإسلامي بشكل خاص، ولا يوجد اختلاف واضح بين جميع الموحدين من جميع الديانات في أصل الفكرة، ولا يوجد فرق واضح فيما يخص الصفات الذاتية الثبوتية بحيث يُفرقهم ويجعلهم طوائف و فرق، فجميعهم يتفق على علم الله وقدرته وحياته وغيرها من الصفات، وإن ورد اختلاف في تفاصيلها، أما الصفات السلبية (التنزيهية) فهي محل الخلاف والافتراق، ومنها تنتشعب المذاهب وتكون الفرق، فالتوحيد هو أحد الأصول الخمسة عند الشيعة، كما أنه أحد الأصول عن المعتزلة،

الكلمات المفتاحية: التوحيد، المعتزلة، الشيعة، التعظيم، الصفات، الاله

ملخص

التوحيد هو الخطوة الأولى التي يشرع بها الانسان للدخول في الديانات السماوية بشكل عام والدين الاسلامي بشكل خاص فقول (لا اله) هو نفي واقرار في ذات الوقت بعدم وجود اله، وبعد ذلك القول (الا الله) هو اثبات الالهية له وحده، اذا التوحيد نفي الالهية عن غير الله عز وجل واثباتها له سبحانه دون غيره، التوحيد هو أحد مبادئ الشيعة الخمسة، وهو أيضاً من مبادئ المعتزلة.

التوحيد عند الشيعة والمعتزلة هو توحيد الصفات، وهذا ما تنفيه الأشاعرة إذ من المعروف أنهم يؤمنون بتوحيد العمل الذي تنكره المعتزلة، وأقرته الشيعة في الكلام على الأفعال. وعليه فإن الشيعة يجمعون بين توحيد

(*) بيت الحكمة / قسم الدراسات الفلسفية

فالتوحيد عند الشيعة والمعتزلة هو توحيد صفاتي، وهذا ما أنكره الأشاعرة الذين يتميزون بالتوحيد الأفعالي الذي يُنكره المعتزلة، ويُقره الشيعة في بحث الأفعال، فالشيعة تجمع بين توحيد الصفات والأفعال، ولكن التوحيد الصفاتي عند الشيعة يتفاوت مع التوحيد الصفاتي عند المعتزلة، والتوحيد الأفعالي يُغيّر التوحيد الأفعالي عند الأشاعرة، فتوحيد المعتزلة في الصفات يعني تجريد الذات من أي صفة، بمعنى أن الذات فاقدة للصفات، ويرد رأي عند بعض المعتزلة ما يتفق به مع الشيعة في هذا المجال وسنبين هذا الالتقاء في مسارات البحث، وأن التوحيد بما يعنيه من الإقرار بوحدانية الله (سبحانه وتعالى) والإيمان به يعد هو الأصل الذي تتفرع منه الاعتقادات الدينية كافة، وقد اتفق كل من الفرقتين الإسلاميتين مدار بحثنا على أن الله (سبحانه وتعالى) واحد في الإلهية والأزلية لا يشبهه شيء، ولا يجوز أن يماثله شيء، وأنه المعبود الأوحد لا ثاني له على الوجوه كلها.

وسنتناول في بحثنا هذا تفصيلات مسألة التوحيد عند الشيعة والمعتزلة، وكانت الغاية من الخوض في هذا الموضوع هو بيان نقاط الالتقاء في فهم جوهر التوحيد عن الفرقتين الإسلاميتين، من الجانب النظري والعملي.

فيعرف التوحيد لغةً بأنه مصدر "وَحَدَّ يوحد توحيداً، أي جعل الشيء واحداً"،^(١)

من الوَحْدَة، وهي الانفرد، ومعنى «وَحَدَّه توحيداً، أي: جعله واحداً»^(٢). وهذا التوحيد لا يكون إلا بنفي وإثبات وهما ركنا كلمة التوحيد لا إله (نفي) وإلا الله (إثبات)، أي لا إله معبود بحق إلا الله.

أما التعريف الاصطلاحي للتوحيد فيقسم إلى عدة أقسام، القسم الأول: توحيد الربوبية، وعرفه أهل العلم: بأنه إفراد الله بأفعاله، أي

أننا نعتقد أن الله منفرد بالخلق والملك والتدبير، قال (سبحانه وتعالى): [اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ] [سورة الزمر: آية ٦٢].

الثاني: توحيد الإلهية، وهو توحيد الله بأفعال العباد، أي أن العباد يجب عليهم أن يتوجهوا بأفعالهم إلى الله (سبحانه وتعالى) فلا يشركون معه أحداً، قال (سبحانه وتعالى): [فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا] [سورة الكهف: آية ١١٠].

الثالث: توحيد الأسماء والصفات، وهو إثبات ما أثبتته الله لنفسه من الأسماء والصفات أو أثبتته له رسوله (صلى الله عليه واله وسلم) من غير تأويل ولا تحريف ولا تمثيل ولا تكييف ولا تعطيل، ولكن على حسب قوله (سبحانه وتعالى): [لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ] [سورة الشورى: آية ١١].

هذا هو التوحيد الذي بعث الله به الرسل ليخرجوا به الناس من الظلمات إلى النور، ومن عبادة العباد إلى عبادة رب العباد (سبحانه وتعالى)، قال الله (سبحانه وتعالى): [وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ] [سورة الأنبياء: آية ٢٥].

ويعني "إفراد الله سبحانه بما يختص به من الربوبية والإلهية والأسماء والصفات"^(٣).

قال ابن القيم: «ليس التوحيد مجرد إقرار العبد بأنه لا خالق إلا الله، وأن الله رب كل شيء ومليكه، كما كان عبداً الأصنام مقرين بذلك وهم مشركون، بل التوحيد يتضمن من محبة الله، والخضوع له، والذل له، وكمال الانقياد لطاعته، وإخلاص العبادة له، وإرادة وجهه الأعلى بجميع الأقوال والأعمال، والمنع والعطاء، والحب والبغض - ما يحول بين صاحبه وبين الأسباب الداعية إلى المعاصي والإصرار عليها، ومن عَرَفَ هذا عَرَفَ قول

عين ذاته، فهي قديمة وأزلية، والذي يقول بخلاف ذلك من كون صفاته ليست عين ذاته، أو أنها ليست قديمة ولا أزلية، فهو ناقض للتوحيد الصفاتي.

ثالثاً: التوحيد في الخالقية: أن لا خالق إلا الله، فالذي يعتقد عدم قدرة الله على الخلق، أو قدرة بعض المخلوقات على الخلق من دون إقدار الله (سبحانه وتعالى) لها على ذلك، يكون ناقضاً للتوحيد في الخالقية.

رابعاً: التوحيد في الربوبية: إن الله هو مدبر الكون والإنسان، والذي يعتقد أن الله بعد أن خلق الكون فوّض أمر تدبيره وإدارته إلى الآخرين، أو الذي يعتقد أن هناك أرباباً متفرقون، أو الذي يعتقد أن بعض الأشياء مؤثرة في نحو الاستقلال، أي: أنها فاعلة في صفحة الكون من دون إذن الله ومشيبته، كل أولئك يكونون ناقضي التوحيد الربوبي.

خامساً: التوحيد في الحاكمية والتقنين: إن تدبير أمر الإنسان في صعيد الشريعة، سواء على مجال الحكومة، أو التقنين، أو الطاعة، أو الشفاعة، أو المغفرة، برمته بيده (سبحانه وتعالى) ومن شؤونه الخاصة به، فلا يحق لأحد أن يتصرف في هذه المجالات والأصعدة من دون إذن الله (سبحانه وتعالى)، والذي يعتقد بخلاف ذلك يكون ناقضاً للتوحيد في الحاكمية والتقنين.

سادساً: التوحيد في العبادة: وجوب عبادة الله وحده والاجتناب عن عبادة غيره، والذي يعبد غيره يكون ناقضاً للتوحيد في العبادة، وأن العبادة التي تُفبت عن غير الله ونهى عنها عبارة عن: خضوع الإنسان أمام شخص أو شيء باعتقاد أن بيده مصير العالم كله أو بعضه، أو بيده اختيار الإنسان ومصيره وأنه مالك أمره،

النبي (صلى الله عليه وسلم): (إن الله حرم على النار من قال: لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله)، وما جاء من هذا الضرب من الأحاديث التي أشكلت على كثير من الناس، حتى ظنّها بعضهم منسوخة، وظنّها بعضهم قبّلت قبل ورود الأوامر والنواهي واستقرار الشرع، وحملها بعضهم على نار المشركين والكفار، وأول بعضهم الدخول بالخلود، وقال: المعنى لا يدخلها خالدًا، ونحو ذلك من التأويلات المستكزّهة، والشارع صلوات الله وسلامه عليه واله لم يجعل ذلك حاصلًا بمجرد قول اللسان فقط، فإن هذا خلاف المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام؛ فإن المنافقين يقولونها بالسنتهم، وهم تحت الجادين لها؛ في الدرك الأسفل من النار، فلا بد من قول القلب، وقول اللسان»⁽⁴⁾.

وقد قسمنا البحث إلى مبحثين، نعرض من خلالهما نظرة كل من الفرقتين لمسألة التوحيد، وقد ختم البحث بخاتمة نذكر فيها الاتفاق والاختلاف الوارد في مسألة التوحيد بين الشيعة والمعتزلة.

المبحث الأول

التوحيد عند الشيعة الاثني عشرية

تختلف المذاهب الإسلامية في تقسيمها للتوحيد، وما يذكره الإمامية من أقسام التوحيد يعتقدون أن خلافه ناقض للتوحيد، فمن أقسام التوحيد:

أولاً: التوحيد الذاتي: إن الله واحد لا مثيل له ولا نظير ولا شبيه ولا عديل، وأن الذات الإلهية بسيطة لا كثرة فيها ولا تركيب، والذي يعتقد بتعدد الذات من كون لها نظير أو مثيل أو شبيه أو عديل، أو يعتقد أن الذات الإلهية مركبة، يكون ناقضاً للتوحيد الذاتي.

ثانياً: التوحيد في الصفات: إن صفات الله

وبتعبير آخر: ربّه. أمّا إذا كان الخضوع أمام كائن ما لا بهذا الاعتقاد دائماً من جهة كونه عبداً صالحاً لله وصاحب فضيلة وكرامة، أو لكونه منشأ إحسان وصاحب يد على الإنسان، كان مثل هذا العمل مجرّد تكريم وتعظيم لا عبادة له^(٥).

الله (سبحانه وتعالى) عند الشيعة

أما لفظ الجلالة، فالله أصله الإله، حُدثت الهمزة لكثرة الاستعمال، وإله من إله الرجل يأله بمعنى عبد، أو من إله الرجل أو وله الرجل أي تحير، فهو فعال بكسر الفاء بمعنى المفعول ككتاب بمعنى المكتوب سمي إله لأنه معبود أو لأنه مما تحيرت في ذاته العقول، والظاهر أنه علم بالعلية، وقد كان مستعملاً دائراً في الألسن قبل نزول القرآن يعرفه العربي الجاهلي كما يشعر به قوله (سبحانه وتعالى): (وَلَيْنُ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ) [سورة الزخرف: آية ٨٧]، وقوله (سبحانه وتعالى): [قَالُوا هَذَا إِلَهُ اللَّهِ بِرَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا] [سورة الأنعام: آية ١٣٦]، ومما يدل على كونه علماً أنه يوصف بجميع الأسماء الحسنى وسائر أفعاله المأخوذة من تلك الأسماء من غير عكس، فيقال: الله الرحمن الرحيم، ويُقال: "رحم الله وعلم الله ورزق الله ولا يقطع لفظ الجلالة صفة لشيء منها ولا يؤخذ منه ما يوصف به شيء منها"^(٦).

وقد نسب أحد رجال الدين اليسوعيين إلى علماء اللغات السامية أنّ هذا الاسم مشتق من أصل آرامي (إيل)، ومفخّم بزيادة الهاء في الكلدانية والسريانية على صورة (آلها)، فقالوا بالعبودية (الله) «بلاد أصلية مفخمة، وقد جاء الاسم الكريم في الكتابات النبطية والصفوية. فالنبطية ذكرته منسوباً إليه كزيد الله وعبد الله وتيم الله، وورد في الكتابات الصفوية منفرداً»^(٧).

ونقل عن أبي زيد البلخي: «إنّ لفظ الجلالة ليس بعربي بل عبري أخذه العرب عن اليهود، واستدل عليه بأن اليهود يقولون: (الاه) والعرب حذفتم المدة التي كانت موجودة في آخرها في العبرية ككثير من نظائرها العبرية، فتقول (أب) بدل (أباه) و(روح) بدل (روحا) و(نور) بدل (نورا) إلى غير ذلك، وذهب الباقيون إلى أنّها عربية صحيحة، وقد كانت العرب تستعمل تلك اللفظة قبل بعثة النبي (ﷺ) بقرون، بل من البعيد أن لا يكون عند العرب المعروفين بالبيان والخطابة لفظ يعبرون به عن إلههم، واشترك الشعيبين في التعبير عن مبدأ العالم لا يدل على أنّ العرب أخذت من اليهود خصوصاً إذا قلنا بأنّ اللسانين يرجعان إلى أصول ومواد واحدة، وإنّما طرأ عليهما الاختلاف لعلل وظروف اجتماعية وغيرها والكل من العنصر السامي»^(٨).

الاختلاف في اشتقاقه

اختلفوا في أنّ لفظ الجلالة مشتق من اسم آخر أم لا، فقد نُقل عن (الخليل) و(سيبويه) و(المبرد) أنّها غير مشتقة، وعن جمهور المعتزلة وكثير من علماء اللغة أنّها من الأسماء المشتقة، والقائلين بالاشتقاق اختلفوا في المعنى المشتق منه إلى أقوال، منها:

إنّ لفظ الجلالة مشتق من الإلوهية بمعنى العبادة، والتألّه: التعبّد، وهذا هو المعروف بين كثير من المحدثين والمفسرين، ويظهر من روايات بعض أئمّة أهل البيت (عليهم السلام).

إنّه مشتق من «الوله» وهو التحير، إنّه مشتق من قولهم ألّهت إلى فلان أي فزعت إليه؛ لأنّ الخلق يألّهون إليه أي يفزعون إليه في حوائجهم، إنّه مشتق من ألّهت إليه سكنت إليه؛ لأنّ الخلق يسكنون إلى ذكره، إنّه من (لاه)

تعريف التوحيد

التوحيد هو «إثبات صانع واحد موجد للعالم، ونفي ما عداه»^(١٦)، وإن «الله عز وجل» واحد لا قديم سواه، ولا إله غيره، ولا يشبه الأشياء، ولا يجوز عليه ما يصح عليها من التحرك والسكون، وإنه لم يزل ولا يزل حياً قادراً عالماً مدركاً، لا يحتاج إلى أشياء يعلم بها، ويقدر ويحيي»^(١٧).

ونجد أن هناك تقارباً بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي للتوحيد، وهذا يدل على تأثير الباحث اللغوي بالمنظومة الكلامية، أو إن الباحث الكلامي قد تقيّد بمفردات معينة.

ومعه فلا يتوقع اختلافهما في المقام وأمثاله، فكان التوحيد عن الجميع هو: الاعتقاد بإله واحد احد، لا شريك له^(١٨).

قال الشيخ الصدوق أبو جعفر مُحَمَّد بن علي بن الحسين بن موسى: «اعلم أن اعتقادنا في التوحيد أن الله تعالى واحدٌ احدٌ، ليس كمثله شيء قديم لم يزل سميع بصير عليم حكيم حي قيوم عزيز قدوس قادر غني، لا يوصف بجوهر ولا جسم ولا صورة ولا عرض ولا خط ولا سطح ولا ثقل ولا خفة ولا سكون ولا حركة ولا مكان ولا زمان»^(١٩).

«وإنه تعالى متعال عن جميع صفات خلقه خارج من الحدين حد الإبطال وحد التشبيه، وإنه تعالى شيء لا كالأشياء أحدٌ صمد لم يلد فيورث ولم يولد فيشارك ولم يكن له كفاء أحد ولا ند ولا ضد ولا شبه ولا صاحبة ولا مثل ولا نظير ولا شريك لا تدركه الأبصار والأوهام وهو يدركها، لا تأخذه سنةٌ ولا نوم وهو اللطيف الخبير، خالق كل شيء لا إله إلا هو له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين»^(٢٠).

أي احتجب فمعناه إنَّه المحتجب بالكيفية عن الأوهام^(٩).

إنَّه مشتق من الوله: المحبة الشديدة، فأبدلت الواو همزة فقالوا: أله يآله.

إنَّه مشتق من لاه يلوه إذا ارتفع، والحق سبحانه مرتفع بالمكان أو بالمقام.

إنَّه مشتق من قولك ألهمت بالمكان إذا أقمته فيه، فإنَّه تعالى استحق هذا الاسم لدوام وجوده^(١٠).

المعنى في كلام أهل البيت

روي عن الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام): «الله، معناه المعبود الذي يآله فيه الخلق ويؤله إليه، والله هو المستور عن درك الأبصار، المحجوب عن الأوهام والخطرات»^(١١).

وعن الإمام مُحَمَّد الباقر (عليه السلام): «الله، معناه المعبود الذي آله الخلق عن درك ماهيته والإحاطة بكيفيته»^(١٢).

وقال الإمام الحسن العسكري (عليه السلام): «الله، هو الذي يتآله إليه عند الحوائج والشدائد كل مخلوق عند انقطاع الرجاء من كل من دونه»^(١٣).

وعن الإمام الكاظم (عليه السلام) في معنى الله: «استولى على ما دقَّ وجلَّ»^(١٤).

سئل الإمام الصادق (عليه السلام) عن معنى الله، فقال: «الألف: آلاء الله على خلقه والنعم بولايتنا أهل البيت، والهاء: هوان لمن خالف مُحَمَّدًا وآل مُحَمَّد صلى الله عليه وآله وسلم»^(١٥).

«وَمَنْ قَالَ بِالتَّشْبِيهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ وَمَنْ نَسَبَ إِلَى الْإِمَامِيَّةِ غَيْرَ مَا وَصَفَ فِي التَّوْحِيدِ فَهُوَ كَاذِبٌ، وَكُلُّ خَبَرٍ يَخَالَفُ مَا ذَكَرْتُ فِي التَّوْحِيدِ فَهُوَ مَوْضُوعٌ مُخْتَرَعٌ وَكُلُّ حَدِيثٍ لَا يُوَافِقُ كِتَابَ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ وَجَدَ فِي كِتَابِ عَلَمَانَا فَهُوَ مَدْلَسٌ.

والأخبار التي يتوهمها الجهال تشبيها لله تعالى بخلقه فمعانيها محمولة على ما في القرآن من نظائرها.

لأن في القرآن: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ} (القصص: ٨٨). ومعنى الوجه: الدين والدين هو الوجه الذي يؤتى الله منه ويتوجه به إليه.

وفي القرآن: {يَوْمَ يُكْتَفَىٰ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ} (القلم: ٤٢)، والساق: وجه الأمر وشدته.

وفي القرآن: {أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ} (الزمر: ٥٦)، والجانب: الطاعة.

وفي القرآن: {وَتَفَخَّتْ فِيهِ مِنْ رُوحِي} (الحجر: ٢٩)، والروح هي روح مخلوقة جعل الله منها في آدم وعيسى عليهما السلام وإنما قال روعي كما قال بيتي وعبدي وجنتي وناري وسمائي وأرضي.

وفي القرآن: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ} (المائدة: ٦٤)، يعني نعمة الدنيا ونعمة الآخرة.

وفي القرآن: {وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ} (الذاريات: ٤٧)، والأيد: القوة. ومنه قوله (سبحانه وتعالى): {وَإِذْ كُنَّا عَبْدًا لِدَاوُدَ الْأَيْدِ} (ص: ١٧)، يعني ذا القوة.

وفي القرآن: {يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإَيْدِي} (ص: ٧٥)، بقدرتي وقوتي.

وفي القرآن: {وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ} (الزمر: ٦٧)، يعني ملكه لا يملكها معه أحد.

وفي القرآن: {وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ} (الزمر: ٦٧)، يعني بقدرته.

وفي القرآن: {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا} (الفجر: ٢٢)، يعني وجاء أمر ربك.

وفي القرآن: {كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ} (المطففين: ١٥)، يعني عن ثواب ربهم.

وفي القرآن: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْعَمَامِ وَالْمَلَائِكَةِ} (البقرة: ٢١٠)، أي عذاب الله.

وفي القرآن: {وَجُودَةٌ يَوْمَئِذٍ تَأْخُذُ * إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ} (القيامة: ٢٢-٢٣)، يعني مشرفة تنظر ثوابها ربه.

وفي القرآن: {وَمَنْ يَخْلُلْ عَلَيْهِ غَضْبِي فَقَدْ هَوَى} (طه: ٨١)، وغضب الله عقابه، ورضاه ثوابه.

وفي القرآن: {تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ} (المائدة: ١١٦)، أي تعلم غيبي ولا أعلم غيبك.

وفي القرآن: {وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ} (آل عمران: ٣٠)، يعني انتقامه.

وفي القرآن: {هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَةٌ} (الأحزاب: ٤٣)، والصلاة من الله رحمة ومن الملائكة تزكية ومن الناس دعاء.

وفي القرآن: {نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ} (التوبة: ٦٧)، ومعنى ذلك كله أنه (عز وجل) يجازيهم جزاء المكر وجزاء المخادعة، وجزاء

الاستهزاء وجزاء السخرية وجزاء النسيان وهو أن ينسيهم أنفسهم، كما قال (عز وجل): {وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ} (الحشر: ١٩)؛ لأنه (عز وجل) في الحقيقة لا يمكر ولا يخادع ولا يستهزئ ولا يسخر ولا ينسى تعالى الله (عز وجل) عن ذلك علواً كبيراً. وليس يرد في الأخبار التي يشنع بها أهل الخلاف والإلحاد إلا مثل هذه الألفاظ ومعانيها معاني ألفاظ القرآن^(٢١).

قال الشيخ أبو جعفر الصدوق (رحمه الله): «كل ما وصفنا الله تعالى به من صفات ذاته، فإنما نريد بكل صفة منها نفي ضدها عنه تعالى».

ونقول: لم يزل الله تعالى سميعاً بصيراً عليمًا حكيمًا قادرًا عزيزًا حيًا قيومًا واحدًا قديمًا، وهذه صفات ذاته.

ولا نقول: إنه تعالى لم يزل خلاقاً فاعلاً شأنياً مريداً راضياً ساخطاً رازقاً وهاباً متكلماً؛ لأن هذه صفات أفعاله وهي محدثة. لا يجوز أن يقال: لم يزل الله تعالى موصوفاً بها.

وقد قسم العلماء التوحيد استناداً على ما ورد في نصوص الوحي إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: توحيد الذات

وهو الاعتقاد بان الله (عز وجل) واحد ذاتاً لا شريك له. قال الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام): «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الأول لا شيء قبله والآخر لا غاية له، لا تقع الأوهام له على صفة، ولا تعقد القلوب منه على كيفية، ولا تناله التجزئة والتبعيض، ولا تحيط به الأبصار والقلوب»^(٢٢).

فقد أوضح (عليه السلام) أن أحدية ذات الله (سبحانه وتعالى) ووحديته عين ذاته

سبحانه؛ لأنه لو كان مركباً، فأما يتركب من أجزاء عقلية فقط، أو منها ومن أجزاء خارجية كالمادة والصورة، أو من أجزاء مقدارية كأجزاء الخط والسطح، والكل منتفٍ عنه (سبحانه وتعالى)، وذلك حيث تنزه عن الماهية؛ لأنه واجب الوجود بالذات فلا ماهية له، ولا تعدد فيه؛ لأنه صرف الوجود، وإلا كان ممكناً حتى تكون له ماهية، وهذا خلاف كونه واجب الوجود بالذات، فليس له أجزاء عقلية (من جنس وفصل) كما ليس له أجزاء خارجية أو مقدارية؛ لأنه تنزه عن الجسم والمادة^(٢٣).

وإن الله (سبحانه وتعالى) كما قال الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام): «الأحد بلا تأويل عدد»^(٢٤)، «كل مسمى بالوحدة غيره قليل»^(٢٥)، إذ وحدته (سبحانه وتعالى) عين ذاته ونفسها، دون أن تتخللها شوائب الممكنات، إذ لا حيثية أخرى له (سبحانه وتعالى) سوى الوجود الأصيل؛ لأنه لو كانت وحدته (سبحانه وتعالى) عددية، لأمكن فرض الثاني والثالث وهكذا صعوداً، كما هو حال الوحدة العددية التي تنطبق على ما يتكرر وجوده، فيقال، واحد، اثنان، ثلاثة...، لكن ذلك مستحيل في الوحدة الإلهية الحقة؛ لأن معنى: إن الله تعالى واحد، أنه لا يفترض له اثنان أصلاً، إذ وحدته سبحانه ليست بعددية، وإلا كان محدوداً بزمان ومكان، وهو خلاف كونه تعالى أزلياً قديماً، فيستحيل فرض تعدد الوحدة الإلهية؛ لأنها ليست بصفة زائدة على ذاته تعالى، لتوصف بالتثنية والتثليث أو غيرهما من الأعداد، بل هي عين الموجود واجب الوجود بالذات سبحانه، الذي لا يتركب في وجوده الصرفة^(٢٦).

قال الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) بهذا الصدد: «من وصفه فقد حده، ومن حده فقد عدده، ومن عدده فقد أبطل أصله»^(٢٧).

فالتوحيد في الذات يعني نفي الشريك والتشبيه والجزء عنه تعالى، وإلا كان مركباً، وقد تقدم إثبات بطلانه، وكما يشهد به دليل الفطرة، حيث لا يتوجه القلب إلا لحقيقة واحدة، ولا يتعلق الرجاء عند تقطع الأسباب، إلا بقادر مطلق واحد، فلو كان غيره، لتوجه القلب إليه، وتعلق الرجاء به، فعدم حصول ذلك من أحد ولو في مرة واحدة دلالة على عدم وجود شريك لله تعالى، وروي أن الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) قد جاءه إعرابياً سأله عن وحدة الله (عز وجل)، فقال الإمام: "يا أعرابي إن القول في أنه أله واحد في أربعة أقسام: فوجهان منها لا يجوز أن على الله عز وجل، ووجهان يثبتان فيه، فأما اللذان لا يجوز أن عليه، فقول القائل واحد ويقصد به باب الأعداد، فهذا ما لا يجوز؛ لأن ما لا ثاني له لا يدخل في باب الأعداد، أما ترى أنه كفر من قال، ثالث ثلاثة، وقول القائل هو واحد من الناس، يريد به النوع من الجنس، فهذا ما لا يجوز عليه؛ لأنه تشبيه، وجل ربنا عن ذلك تعالى، وأما الوجهان اللذان يثبتان فيه، فقول القائل: هو واحد ليس له في الأشياء شبه، كذلك ربنا، وقول القائل، إنه عز وجل احدي المعنى، يعني به: إنه لا ينقسم في وجود ولا عقل ولا وهم كذلك ربنا عز وجل" (٢٨).

القسم الثاني: توحيد الصفات

وهو الاعتقاد بأن الله (سبحانه وتعالى) متفرد بكون صفاته (سبحانه وتعالى) عين ذاته ولا تزيد عليها، ولا يشبهه في ذلك أحد؛ لأن صفاته (سبحانه وتعالى) كمالية الثبوتية، وتنقسم إلى:

١. حقيقية: كالعلم والقدرة والحياة والغنى، فهي صفات اتصفت بها ذاته، فيمتنع اتصافه بضدها.

٢. إضافية: كالخالقية والرازقية والإحياء والإماتة، فهي صفات أفعاله التي اتصف (سبحانه وتعالى) بها وبضدها. إذ يُقال: إن الله تعالى خلق هذا ولم يخلق أخاه بعد، ورزق هذا ولم يرزق ذاك بعد.

كما إن تعدد الذات والصفات يستلزم التركب من أجزاء، بما يعني الاحتياج إليها وإلى الذي يركبها، وهو خلاف أنه (سبحانه وتعالى) قادر، بحسب ما دل عليه الوجدان والبرهان.

وزيادة الصفات على الذات، وإنها ليست عين ذاته، فيحتاج إلى غيره، ومعه لا يتصف بصفات الكمال، بل تكون ممكنة الوجود والعدم، وعندها فلا يكون واجب الوجود، الذي دلت عليه البراهين والأدلة (٢٩).

معنى الصفات عند الشيعة

يُعرف الشيخ المفيد الصفة، فيقول إنها: «في الحقيقة ما أنبأ من معنى مستفاد يخص الموصوف وما شارك فيه، ولا يكون ذلك كذلك حتى يكون قولاً أو كتابة تدل على ما يدل النطق عليه، (وأكد الشيخ المفيد أن هذا هو مذهب أهل التوحيد الذي يتفق عليه الأغلب الأعم من الطوائف الإسلامية باستثناء البعض من المشبهة). وقال بعد ذلك، إن وصف الباري تعالى بأنه حي عالم قادر يفيد معاني مقولات، ليست هي الذات، ولا أشياء تقوم بها، هذا ما يذهب إليه كل أصحاب الصفات، ولا أحوالاً مختلفات على الذات، كما ذهب أبو هاشم الجبائي، وقد خالف فيه جميع الموحدين، والقول في معنى المراد به: المعقول في الخطاب دون الأعيان الموجودات، وهذا هو مذهب الموحدين، باستثناء أبي هاشم الجبائي والمشبهة» (٣٠).

لقد عبر عن ذلك وبينه تلميذه وتابعه الأمين

أبو الفتح الكراچي، حينما أراد أن يفرق بين الاسم والصفة بوجه عام، فقال: «الاسم بالحقيقة ما دل على المسمى، والصفة ما دل على معنى في المسمى، وفي هذا اللفظ تجوز؛ لأنها تعطي الظرفية والحلول، وربما كان الموصوف غير ظرف ولا محل، وأقرب من هذا أن يُقال: إن الصفة ما أفادت أمراً يكون الموصوف عليه، وإنما افتر المتكلم إلى استعمال هذه الألفاظ لضيق العبارات عن استيفاء المعاني، فإذا فهم من اللفظ الغرض جاز استعماله، فالاسم قولنا زيد، وعمرو، ونحو ذلك مما وسمت به الأشخاص، وحصل لها القاباً تتخصص بها عند الإشارات، وليست دالة على معنى في الموصوف ولا مفيدة أمراً هو عليه، والصفة قولنا: قادر، وعالم، ونحو ذلك مما يدل على أمور يكون الموصوف عليها، فقولنا قادر يفيد جواز وقوع الفعل منه، وقولنا عالم يفيد صحة وقوع الفعل المحكم منه، فإن كشف لنا الاعتبار عن خروج الموصوف عن هاتين الصفتين إلى ضدتهما حتى يتعذر وقوع الفعل منه، ويستحيل حصول الفعل المحكم المتقن منه، فما ذاك إلا لأن فيه معنيين حاليين وهما القدرة والعلم بوجودهما صح منه فعل المحكم المتقن، وهما عرضان متغايران وضدهما العجز والجهل، ولا يكون هذا إلا والموصوف محدث، وليس القدرة والعلم صفتين للقادر والعالم، وإنما الصفة قول الواصف: هذا قادر، وهذا عالم، أو كتابته الدالة على ذلك، وكذلك ليس السواد بصفة للأسود وإنما صفته، قولنا: هذا أسود، ومن خالف في هذا فقد غلط، إلا أن يُقال: إن العلم للعالم، والسواد للأسود، على وجه التوسع في الكلام، فذلك جائز، وإن كشف لنا الاعتبار على استحالة خروج الموصوف عما وصف به وبطلان وصفه بضده، فما ذاك إلا لأنها صفان نفسية، ولهذا قلنا: إن الله قادر وعالم لنفسه،

وأنه لا علم ولا قدرة في الحقيقة له، لاستحالة خروجه من جواز وقوع الفعل المتقن منه»^(٣١).

وقال الشيخ الطوسي أيضاً: «الصفة هي قول الواصف، وهي والوصف بمعنى، وهما مصدران يقولون: وصفت الشيء أصفه وصفاً وصفة، هذا في أصل اللغة، وأما في عرف المتكلمين، فإنهم قد يعبرون بالصفة عن الأمر الذي يكون عليه الموصوف، وربما سموا ذلك حالاً وربما امتنعوا منه على خلاف بينهم»^(٣٢).

وهنا يجب أن ننتبه إلى أن الشيخ الطوسي يقصد بالحال هو مفهوم الصفة نفسه، ومن ثم إن الذات العليا لله (سبحانه وتعالى) هي الموجبة لصفاته النفسية التي هو متصف بها.

ويقول الشيخ المرتضى: «الصفة كل أمر زائد عن الذات يدخل ضمن العلم به، أو الخبر عنه نفيًا كان أو ثبوتًا... وقيل: الصفة كل فائدة تُضاف إلى الذات بلا اعتبار غيره، والحكم فائدة تُضاف إلى الذات، ولا يوصف بها إلا عند حدوث فعل منه، أو نفي فعل منه»^(٣٣).

أما الصفة الفعلية فهي دالة على الخصوصية التي تستحقها الذات لما صدر عنها من الأفعال أو الآثار، ومن ثم اختلف حكم استحقاقها عن الصفات اللازمة للذات^(٣٤).

صفات الذات وصفات الأفعال عند الشيعة

يُقسم الشيعة الصفات إلى صفات الذات وصفات الأفعال، وقد فصل الشيخ المفيد كلام الشيخ الصدوق في هذا الصدد، فيقول: «تقسم صفات الله تعالى إلى ضربين: أحدهما منسوب إلى الذات، فيقال: صفات الذات، وثانيهما منسوب إلى الأفعال، فيقال: صفات الأفعال، والمعنى في قولنا صفات الذات هو: إن الذات مستحقة لمعناها استحقاقاً لازماً لا

لمعنى سواها، ومعنى صفات الأفعال هو: إنها تجب بوجود الفعل ولا تجب قبل وجوده، فصفات الذات لله تعالى هو الوصف بأنه حي قادر عالم.. إلا ترى أنه لم يزل مستحقاً لهذه الصفات ولا يزال، ووصفنا له تعالى صفات الأفعال كقولنا: خالق رازق محي مميت مبدئ معيد.. إلا ترى أنه قبل خلقه الخلق لا يصح وصفه بأنه خالق، وقبل إحيائه الأموات لا يُقال: إنه محي، وكذلك القول فيما عدناه، والفرق بين صفات الذات وصفات الأفعال: إن صفات الذات لا يصح لصاحبها الوصف بأضدادها ولا خلوها منها، وأوصاف الأفعال يصح الوصف لمستحقها بأضدادها وخروجها عنها.. إلا ترى أنه لا يصح وصف الله تعالى بأنه يموت، ولا بأنه يعجز، ولا بأنه يجهل، ولا يصح الوصف له بالخروج عن كونه حياً عالمياً قادراً، ويصح الوصف بأنه غير خالق اليوم ولا رازق زيد، ولا محي لميت بعينه، ولا مبدئٍ لشيء في هذه الحال ولا معيد له، ويصح الوصف له (عليه السلام) بأنه يرزق ويمنع، ويحيي ويميت، ويُبدئ ويعيد، ويوجد ويعدم^(٣٥).

وكذلك قال الشريف المرتضى في بيان مفهوم صفة الفعل: «فائدة تُضاف إلى الذات ولا يوصف بها إلا عند حدوث فعل منه، أو نفي فعل عنه»^(٣٦).

ويُضيف الكراكي ذكر وجهين آخرين من الفرق بين صفات الذات، وصفات الأفعال، زيادةً على ما ذكره الشيخ المفيد. الأول: إن صفة الفعل داخلة في باب المضاف، أي أن الوصف بها يقتضي وجود غير الموصوف وجوداً بالفعل، نحو قولنا: رب، ومالك، وفاعل، وجواد، ورازق، وراحم، وملك، وصادق. فذلك يقتضي عنده وجود مربوب ومملوك؛ لأنه لا يُقال: قد ملك المعدوم، وهو يرى أن لا

شبهة في أن إطلاق الفاعل لا يصح إلا إذا وجد المفعول؛ لأن القول بأن القديم لم يزل فاعلاً يقتضي أنه لم يتقدم أفعاله، فيصير المفعول قديماً.. وقال: «جميع صفات الأفعال جارية هذا المجرى لمن تأملها».

أما الصفات الذاتية، فإما أن تقتضي بالصفة إلى أمرٍ غير موجود بالفعل، نحو قولنا: قادر، وعالم، فقادر يقتضي إضافته إلى المقدر غير موجود بالفعل، والعالم لا يكون عالمًا إلا بمعلوم، وقد يصح أن يكون المعلوم معدوماً غير موجود، وإما أن لا تقتضي الإضافة أصلاً، وهي (الصفات النفسية)، نحو قولنا: موجود وقديم وباقٍ وحي.

الوجه الثاني: إن كل ما يصح أن يوصف بالقدرة عليه وعلى ضده، فهو، من صفات فعله، فيقال: يقدر أن يفعل، ويقدر أن يرحم، ويقدر أن يرزق، ويقدر أن يتكلم، ويقدر أن لا يفعل، ويقدر أن لا يرحم، ويقدر أن لا يرزق، ويقدر أن لا يتكلم. وكل ما استحال أن يوصف بالقدرة عليه وعلى ضده، فهو من صفات ذاته، فإنه يستحيل أن يُقال: يقدر على أن يعلم، ويقدر على أن لا يعلم، ولا يُقال: يقدر على أن يوجد، ويقدر على أن لا يوجد.

أما الوجه الثالث هو ما ذكره الشيخ المفيد: «من أن كل صفة يدخلها التخصيص، فتثبتها له (سبحانه وتعالى) في حال وتنفيها عنه في حال، فهي صفة فعل، وكل صفة تصف الله (سبحانه وتعالى) بها، ولا يجوز أن يدخلها التخصيص فتثبتها له (سبحانه وتعالى) في حال وتنفيها عنه في حال، فهي (صفة نفسية) أي ذاتية، ومثل لها بقوله: موجود، وحي، وقادر، وعالم، ثم قال: فإنه لا يجوز أن يننفي عنه ولا يتخصص شيء من ذلك»^(٣٧).

نفي الصفات عن الله عند الشيعة

متحدة معها مستدلين بحكم العقل، وبما ورد من النقل»^(٤٦).

ومعنى عينية صفات الذات عند الشيعة: أنها أجمع ناشئة من مقام الذات محضاً، بلا دخول أمر آخر وراء الذات في هذا النشوء، قال علامة الطباطبائي: «الصفات الذاتية هي عين الذات المتعالية، من غير أن تتفرع على أمر غيرها»^(٤٧).

وإلى ذلك يُشير كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام): «وكمال توحيد الإخلاص له، وكمال الإخلاص له نفي الصفات عنه، لشهادة كل صفة أنها غير الموصوف، وشهادة كل موصوف أنه غير الصفة، فمن وصف الله فقد قرنه، ومن قرنه فقد ثناه، ومن ثناه فقد جزأه، ومن جزأه فقد جهله»^(٤٨).

وجاء في تفسير الميزان: «التعليم القرآني... يثبت من الوحدة ما لا يستقيم معه فرض أي كثرة تمايز لا في الذات ولا في الصفات، وكل ما فرض من شيء في هذا الباب كان عين الآخر لعدم الحد، فذاته تعالى عين صفاته، وكل صفة مفروضة له عين الأخرى»^(٤٩).

قدرة الله

يُعرف الشيخ المرتضى القادر بأنه: «الذي يصح أن يفعل، إذا انتقت عنه الموانع، ولم يكن الفعل مستحيلًا في نفسه»^(٥٠).

وفي مجال العلم والعمل، وبعد إثبات أن الأجسام محدثة، وأن لها صانعاً ومحدثاً، يقول: «ولا بد من كونه قادراً، لتعذر الفعل على من لم يكن قادراً، وتيسره على من كان كذلك». ويُبين في شرحه ابتناء هذه الدلالة عقلياً ولغوياً على قياس الغائب على الشاهد، فالناظر يرى في الشاهد ذاتين مشتركتين في صفتيهما من كونهما

مَنْ يُطالع على ما كتبه الشيعة الاثنا عشرية في باب الصفات، يجدهم قد نفوا عن الله (سبحانه وتعالى) جميع صفاته، وزعموا أن الذات عين الصفات، بمعنى أنه ليس وراء ذاته شيء يُسمى صفة، فصفاته عندهم ليست معنى زائداً على ذاته، فالله عالم وسميع، وقادر وبصير، وحي بذاته، لا بشيء زائد عن ذاته يقتضي ثبوت وصف العلم والسمع والقدرة والبصر والحياة^(٣٨).

فالصفات الذاتية الثبوتية عندهم هي: عين ذاته، فهو قادر بالذات، وعالم بالذات، وحي بالذات، أي إنه ذاته وصفته شيء واحد، أي أن صفاته (سبحانه وتعالى) ليست زائدة على ذاته، بمعنى أنها نفس الصفة، لا أن لها الصفة، فالصفات نفس الذات، وليس وجودها إلا وجود الذات^(٣٩).

يقول في ذلك العلامة الحلي: «ذهب الشيعة قاطبة إلى القول بأن الذات عين الصفات»^(٤٠).

وقد أشار إلى ذلك بعض مشايخ الشيعة المتقدمين، ومنهم الشيخ المفيد^(٤١)، وبعض مشايخ الشيعة المعاصرين، ومنهم هاشم معروف الحسني^(٤٢)، ومُحمَّد جعفر شمس الدين^(٤٣)، والكوراني الذي قال: «يعتقد الشيعة إجماعاً أن صفات الله هي عين ذاته»^(٤٤).

يقول مُحمَّد جعفر شمس الدين: «وقد ذهب الإمامية قاطبة إلى القول بعينية الذات والصفات، كما ذهب إلى نفس القول بعض المعتزلة»^(٤٥).

وأضاف: «إن الحق ما عليه الشيعة الإمامية من القول بتجريد الذات الإلهية عن الصفات، ونحن نختار ما عليه الإمامية وبعض المعتزلة، من القول بأن صفاته تعالى عين ذاته،

جسمين وحيين وغير ذلك، ثم تختص إحداهما بصحة الفعل، والأخرى يتعذر عليها، فلا بد من أن تكون الذات التي صح منها الفعل قد اختصت بأمر ليس بحاصل لمن تعذر عليها الفعل، وبه كانت أولى بالفعل من الأخرى، وهو يرى أن أهل اللغة يُسمون من كان على هذه المفارقة قادراً، وعلى هذا يصح أن يُطلق في حق كل من يصح منه الفعل أنه قادر، فإذا ثبت بعد ذلك بمقتضى العقل صحة إحداث الصانع للعالم، أطلق عليه التسمية والوصف بكونه (قادراً) إتباعاً لأهل اللغة، وقد صح فعل الأجسام من الله (سبحانه وتعالى) فوجب أن يكون قادراً؛ لأن طرق الأدلة لا تتخلف شاهداً غائباً، وإن اعتراض من يقول: ما أنكرتم أن تكون الذات التي صح منها الفعل اختصت بطبيعة، أو صحة بُنية دون ما تذهبون إليه، لأجل صح الفعل؟ فجواب المرتضى أن الطبع غير معقول وما لا يعقل لا يجب إثباته، ولو كان الطبع المدعى معقولاً، لم يخل من أن يوجب صفة للحي لأجلها يصح منه الفعل، أو لا يوجب صفة بل يختص بالمحل، والأول مضايقة في العبارة، والثانية باطل؛ لأن ما يختص بالمحل لا يجوز أن يوجب حكماً للجملة، كما لا يجوز أن يوجب ما يختص بزيد حكماً لعمره، ويمثل هذا يبطل القول بصحة الفعل لصحة البنية؛ لأن صحة البنية أمر يرجع إلى المحل، وهي عبارة عن بُنية مخصوصة بمعانٍ مخصوصة.. أضف إلى ذلك أن جميع ما يعقل من صحة البنية موجود في الذات التي تعذر عليها الفعل»^(٥١).

وأما شيخ الطائفة الطوسي، فَيُبَيِّن معنى القول بالذات أنها قادرة بأنها: «على صفة يصح منها إيجاد ما وصفت بالقدره عليه على بعض الوجوه، وهذا القيد على بعض الوجوه؛ لأن القديم (سبحانه وتعالى) فيما لم يزل قادراً، ولا يصح منه الفعل فيما لم يزل، وكذلك الممنوع

في مذهبه قادر وإن كان لا يصح منه الفعل مع وجود المنع، قال: «فلو لم نقل: على بعض الوجوه لا تنقض بهذه الموضوع، وإنما حكمنا بأنه قادر في هذا الموضوع؛ لأنه لما هو عليه من الصفة يصح منه الفعل إذا زالت الموانع وحضر الوقت الذي يصح منه إيجاد الفعل فيه من غير أن يتجدد له صفة أخرى، ومن ليس بقادر يحتاج أن يتجدد له صفة لمكانها يصح منه الفعل، فبذلك يصح الفرق بينهما»^(٥٢).

ويذكر الشيخ الطوسي أن وصفنا لله عليه (السلام) بأنه قادر هو أول ما يُدرکه الناظر، ويستدل عليه من الصفات الإلهية، قال: «وأما ما يجب أن يكون عليه من الصفات، فأول ذلك انه يجب أن يكون قادراً؛ لأن الفعل لا يصح أن يصدر إلا من قادر»^(٥٣)، وزاد في الأمر وضوحاً في شرح القسم النظري من (جمل العلم والعمل) لشيوخه المرتضى، فقال: «ولا يمكننا أن نتكلم في شيء من صفات القديم تعالى من كونه عالماً وحيّاً وموجوداً وغير ذلك، إلا بعد أن ثبت كونه قادراً؛ لأن الطريق إلى إثبات أفعاله، والفعل أول درجة تدل على كونه قادراً لا غير، وإنما يدل على الصفات الأخرى أمور زائدة على مجرد وجود الفعل»^(٥٤).

ومن خلال قياس الغائب على الشاهد يمكن أن نعرف أن الله (عز وجل) قادر، وهو ما يراه الشيخ الطوسي، وعل نحو ما سبق بكلام الشيخ المرتضى هو يجري القياس بجامع الدليل، فيقول: «لا يمكننا أن ندل على أن الله تعالى قادراً إلا بعد أن نُبين الواحد منا قادراً، وإذا بينا ذلك وكانت الطريق التي دللنا بها على أن الواحد منا قادر حاصلة في القديم تعالى حكمنا أيضاً بأنه قادر»^(٥٥).

ثم يذكر دلالة الشيخ المرتضى السابقة نفسها، ويدفع عنها من الاعتراضات ما

دفعه المرتضى أيضاً، ليُبطل تعليل صحة الفعل بالمزاج أو بالطبع أو التأليف أو البنية المخصوصة والصحة، وذكر في أثناء ذلك جواب السؤال، مَنْ الذي يتعذر عليه الفعل، وَمَنْ الذي يصح منه؟ فذكر أن المريض المدنف قد تنتهي به الحال إلى حد يتعذر عليه فيه تحريك أعضائه، ولا يتعذر ذلك على الصحيح، والمريض حي بدلالة إدراكه الألم في هذه الأجزاء التي يتعذر عليه تحريكها، فطم بذلك أنه لا بد من أمر لمكانه صح منه الفعل، ولا يخلو ذلك الأمر من أن يكون صفة ترجع إلى الجملة، أو إلى معنى يرجع حكمه إلى المحل من التأليف والبنية المخصوصة والصحة وغير ذلك، وقال الطوسي: «فإن كان صفة راجعة إلى الجملة، وصحة الفعل حكم راجع إلى الجملة، فلا يجوز أن يعلل بما يرجع إلى المحل»^(٥٦).

وإن قيل: لم أنكرتم أن يكون إنما صح منه الفعل لانتفاء صفة عنه، ومن تثبتت تلك الصفة له تعذر عليه الفعل؟ فليشيخ الطوسي جوابان.

الأول: أن صحة الفعل حكم يرجع إلى الجملة، وانتفاء الصفة حكم يرجع إلى الكل جزء من هذه الجملة كما يرجع إليها جميعاً، وقد سبق أن الحكم الراجع إلى الجملة لا يجوز أن يعلل بما يرجع إلى المحل، وليس للمعترض أن يعلل انتفاء الصفة بشرط كونه حياً، على نحو ما يُقال في إثباتها من أنه مشروط بكونه حياً؛ لأن الصفة إذا كانت إثباتاً جاز أن يكون لها شرط آخر هو إثبات؛ لأنها تختص بذات دون ذات، وليس كذلك صفة النفي؛ لأن النفي لا يختص، بل يشيع في الذوات كلها، فلم يحتج إلى شرط الإثبات.

الثاني: إن الحكم بصحة الفعل لو كان الانتفاء صفة، لكان الجوهر المعدم لا يخلو

المبحث الثاني

التوحيد عند المعتزلة

التوحيد هو الأصل الأول من أصول الخمسة عند المعتزلة، وهدفه الأساس هو إثبات الله (عز وجل) ونفي الصفات عنه، وهذا ما نراه واضحاً من خلال تعريفهم للتوحيد: فيقول القاضي عبد الجبار، وهو يُعرف التوحيد لغةً واصطلاحاً: «والأصل فيه أن التوحيد في أصل اللغة عبارة عما يصير به الشيء واحداً، كما أن التحريك عبارة عما به يصير الشيء متحركاً، والتسويد، عبارة عما به يصير الشيء أسود، ثم يستعمل في الخبر عن كون الشيء واحداً لما لم يكن الخبر صادقاً إلا وهو واحداً، فصار ذلك كالإثبات فإنه في أصل اللغة عبارة عن الإيجاب»^(٥٧).

التوحيد في اصطلاح المتكلمين، كما يقول القاضي: «فأما في اصطلاح المتكلمين، فهو العلم بأن الله تعالى واحد لا يشاركه غيره فيما يستحق من الصفات نقياً وإثباتاً على الحد الذي يستحقه، والإقرار به، ولا بد من اعتبار هذين الشرطين: العلم والإقرار جميعاً؛ لأنه لو علم ولم يقر أو أقر ولم يعلم لم يكن موحداً»^(٥٨).

الله (عز وجل)

يُعرف المعتزلة الله (سبحانه وتعالى): «بأنه واحد ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير، وليس بجسم ولا شبح ولا جثة ولا صورة ولا لحم ولا دم ولا شخص ولا جوهر ولا عرض،

ثم لا يمكننا أن نكون فكرة محددة واقعية أو موضوعية عن الله (سبحانه وتعالى)، لا يمكننا في ذات الوقت أن نكون فكرة عن الله (سبحانه وتعالى) مشابهة لشيء معين؛ لأن فكرة الإلوهية هي فكرة متعالية عن حقيقة المخلوقات، وفكرة الإلوهية لا تنطبق بأي شكلٍ من الأشكال على أي صفة يتصف بها المخلوق، ومن ذلك نستنتج أن المعتزلة كانت بالصد من القول بأن المخلوق يستمد وجوده من الخالق؛ لأنه لو كان كذلك لوجدنا شيئاً من التشابه ولو قليلاً بين الخالق والمخلوق، وعليه إن الله لا يمنح الخلق إلا الوجود فقط، ودليل هذا لا يوجد أدنى تشابه بين الخالق والمخلوق.

معنى الصفات

تقول المعتزلة: إن الصفات التي نتكلم عنها هي إثبات لذاتٍ واحدة، وتتكلم عنها على المجاز، فالصفات ليست حقيقية في الذات وتمييزة عنها بل هي الذات نفسها نعبّر عنها تارة بصفة، وتارة بصفةٍ أخرى. بينما الذات هي واحدة لا قسمة فيها ولا تمييز، ويفسر أبو هذيل الصفات هكذا: «إذا قلت إن الله عالم أثبت له علماً هو الله ونفيت عن الله جهلاً، وإذا قلت قادر نفيت عن الله عجزاً وأثبت له قدرة هي الله ودللت على مقدور، وإذا قلت لله حياة أثبت له حياة وهي الله ونفيت عن الله موتاً»^(٦١).

وينتهي أبو الهذيل إلى هذا القول، وهو: «إن الله عالم بعلم هو هو، وهو قادر بقدرة هي هو، وهو حي بحياة هي هو كذلك في سمعه وبصره وقدمه وعزته وعظمته وجلاله وكبريائه وفي سائر صفاته لذاته»^(٦٢)، فيكون التكافؤ كاملاً شاملاً بين الذات وجميع الصفات التي نعتبرها عقلياً فيه، وقول النظام لا يختلف في معناه عن قول أبي هذيل، يقول النظام: «معنى قولي عالم إثبات ذاته، ومعنى قولي قادر إثبات ذاته،

ولا بذني لون ولا طعم ولا رائحة ولا مجسة، ولا بذني حرارة ولا برودة ولا رطوبة ولا ببوسة ولا طول ولا عرض ولا عمق ولا اجتماع ولا افتراق، ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتبعض، وليس بذني ابعاض وأجزاء وجوارح وأعضاء، وليس بذني جهات، ولا بذني يمين وشمال، وأمام وخلف وفوق وتحت، ولا يُحيط به مكان ولا يجري عليه زمان، ولا تجوز عليه المماسية ولا العزلة ولا الحلول في الأماكن، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على حدثهم، ولا يوصف بأنه متناهٍ، ولا يوصف بمساحات، ولا ذهاب في الجهات، وليس بمحدود ولا والد، ولا تُحيط به الأقدار، ولا تحجيه الأستار، ولا تُدرّكه الحواس، ولا يُقاس بالناس، ولا يشبهه الخلق بوجهٍ من الوجوه، ولا تحل به العاهات، وكل ما خطر بالبال وتصور بالوهم فغير مشبه له، ولم يزل أولاً سابقاً متقدماً للمحدثات، موجوداً قبل المخلوقات، ولم يزل عالماً قادراً حياً، ولا يزال كذلك، لا تراه العيون ولا تُدرّكه الأبصار، ولا تُحيط به الأوهام، ولا يسمع بالأسماع، شيء لا كالأشياء، عالم قادر حي لا كالعلماء القادرين الأحياء، وإنه القديم وحده ولا قديم غيره، ولا إله سواه ولا شريك له في ملكه ولا وزير له في سلطانه ولا معين على إنشاء ما انشأ وخلق ما خلق، لم يخلق الخلق على مثالٍ سبق، وليس خلق شيء بأهون عليه من خلق شيء آخر ولا بأصعب عليه منه، لا يجوز عليه اجترار المنافع ولا تلحقه المضار ولا يناله السرور والذات ولا يصل إليه الأذى والآلام، ليس بذني غاية يتناها ولا يجوز عليه الفناء ولا يلحقه العجز والنقص، تقدس عن ملامسة النساء، وعن اتخاذ صاحبة والأبناء»^(٦٣).

نستنتج من هذا التعريف أن المعتزلة تنفي كل صفة عن الله (سبحانه وتعالى)، ومن

وهي «التي يجوز أن يوصف الله بأضدادها وبالقدرة على أضدادها، كالإرادة يوصف الله بضعدها من الكراهة وبالقدرة على أن يكرهه، وكذلك الحب يوصف الله بضعده من البغض وكذلك الرضى والسخط والأمر والنهي وكل اسم مشتق لله من فعله كالقول متفضل، منعم، محسن، خالق، رازق، عادل، جواد، وما أشبه ذلك، وكذلك كل اسم اشتق للباري من فعل غيره كالقول معبود من العبادة وكالقول مدعو من الدعاء غيره إياه»^(٦٦).

المعتزلة دائماً تذكر إن هذه الصفات التي نتكلم عنها هي مجرد اعتبارات ذهنية، وأبو الهذيل يقول إنها مناسبة لنا وموافقة لعقولنا فقط، وكان إذا قيل له: لم تختلف الصفات فقبل عالم وقيل قادر وقيل حي؟ قال لا اختلاف المعلوم والمقدور، وأبو الهذيل لا يثبت للباري صفات لا هي هو ولا يثبت إلا الباري فقط»^(٦٧).

ونحن نلجأ إلى هذه الاعتبارات لعجزنا عن إدراك اللامتناهي ونتكلم عنه بلغة المتناهي، والنظام يوضح معنى هذه الصفات التي نطلقها على الباري، فيقول: «معنى قولي عالم إثبات ذاته ونفي الجهل عنه، ومعنى قولي قادر إثبات ذاته ونفي العجز عنه، ومعنى قولي حي إثبات ذاته ونفي الموت عنه، وكذلك القول في سائر صفات الذات على هذا الترتيب»^(٦٨).

فإذاً ليس هناك إلا ذات واحدة وغير منقسمة، ولما كنا عاجزين عن إدراكها تصورنا فيها هذه الاعتبارات الذهنية التي نطلق عليها اسم الصفات، وعلى ذلك يكون التمييز بين صفات الذات وصفات الأفعال هو أيضاً تمييزاً مناسباً لنا وفيه نوع من التشبيه، إذ أننا نتخيل في الله نفس الصفات الخاصة بطبيعتنا بيد أننا نجعل طبيعة الله تمام الجهل لاختلافها عن طبيعتنا ونفهم حينئذ لماذا نفت المعتزلة الصفات عن الله^(٦٩).

وكذلك القول في سائر صفات الذات»^(٦٣)، فما يُسميه صفات ليس إلا الذات، وهذا أيضاً ما يوضحه الجبائي عندما يقول: «إن الباري عالم لذاته قادر حي لذاته ومعنى قوله لذاته، أي لا يقتضى كونه عالمًا صفة هي حال عالم أو حال يوجب كونه عالمًا، فقط أبو هاشم بن الجبائي قال إنه تعالى عالم لذاته بمعنى أنه ذو حالة هي صفة معلومة وراء كونه ذاتياً موجوداً»^(٦٤).

وهنا ترد الصفات إلى الأحوال، وإن التمييز بينها وبين الذات ليس حقيقياً بل إنه حاصل في العقل فقط.

صفات الذات وصفات الأفعال

يقول الجبائي ما مؤداه أنه إذا أطلقنا على اسم الله أسماء وصفات مختلفة فذلك لاختلاف الفوائد التي تقع عندها هذه الأسماء والصفات، وهي أيضاً مفيدة لنا إذ أن طبيعتنا ضعيفة وناقصة ودون طبيعة الله ومختلفة عنها تماماً، ويقدم الأشعري بعض الأمثلة التي سمعها من أستاذه الجبائي، القائل: «إنه إذا قلنا إن الله عالم أفدناك علماً به وبأنه خلاف ما يجوز أن يعلم وأفدناك أكاذيب من زعم أنه جاهل ودللنا على أن له معلومات، وهذا معنى قولنا إن الله عالم وهكذا الأمر بكل صفة نطلقها عليه»^(٦٥).

ويقسم المعتزلة الصفات إلى قسمين على اعتبارها اعتبارات ذهنية كما قلنا سلفاً، فنقسم إلى قسمين:

١. صفات الذات

وهي التي لا يجوز أن يوصف الله بأضدادها ولا بالقدرة على أضدادها كالقول عالم، لا يوصف بالجهل ولا بالقدرة على أن يجهل، والقدم والقدرة والحكمة من صفات الذات أيضاً.

٢. صفات الأفعال

نفي صفات الله (عليه السلام)

تكلمنا عن الله مثلاً لا يجوز أن نعتبر العلم صفة قائمة بذاته تعالى؛ لأنه إما أن تكون هذه الصفة أزلية كالذات، وإما أن تكون حادثه، فإذا كانت أزلية فكيف يمكنها أن تحل في الذات؟ وإذا حلت فيها كان هناك أزليان.. وإذا كانت حادثه وحلت في الذات فكانت الذات قد تغيرت كم حال(حال عدم العالم) إلى حال(العلم) والتغير دليل الحدوث فتكون الذات حادثه في صفاتها، وهذا ما لا يتفق مع كمالات الله جل وعلا^(٧٢).

علم الله (سبحانه وتعالى)

لما نفى واصل بن عطاء كل صفة عن الله (سبحانه وتعالى) رد جميع الصفات إلى ذات واحدة، وزاد أبو الهذيل تأكيداً في رد هذه الصفات إلى الذات، قائلاً: «إن علم الله هو هو (أي الله)، وإن الله يعلم نفسه، وإن نفسه ليست بذى غاية ولا نهاية»^(٧٣).

فإذا علم الله لا متناهي كما الذات لا متناهٍ، ويُضيف أبو الهذيل قائلاً: «إن الله يعلم حقيقة، ليس بعلم أزلي (قديم) مميز عن ذاته كقول النابتة، وليس بعلم مكتسب محدث كقول الرافضة، بل إنه عالم بذاته»^(٧٤).

حتى إن أبا الهذيل والنظام كانا يقولان: معنى قولنا عالم هو إثبات ذاته ونفي الجهل عنه، فالذات هي العلم والعلم هو الذات لا يمكن فصلهما وكذلك الحال في الصفات الأخرى.

ويذهب معمر، وهو أعظم المعتزلة في التدقيق والقول بنفي الصفات، إلى القول بأن الله (سبحانه وتعالى) محال أن يعلم نفسه؛ لأن من شرط المعلوم عنده أن يكون غير عالم به، وهكذا يكون العالم متميزاً عن المعلوم، ولكن معمر رد هذا التمييز بينهما خوفاً من أن يؤدي بنا إلى الاعتقاد بأن علم الله مميز حقيقة عن ذاته فرض القول بأن الله يعلم نفسه وقال بأن «العالم

لا يقتصر التوحيد على المعتزلة فقط؛ لأن كل مؤمن موحد، ولكن المعتزلة يفتخرون بالتوحيد، وإن التوحيد هو عبارة عن اعتراف بأن للوجود الهاً واحداً، فنجد أن المعتزلة يكونون في غاية الحذر عندما يتكلمون عن صفات الله (عز وجل)، خوفاً من أن يؤدي تناول هذا الموضوع والخوض فيه من الوقوع في شرك يقضي على التوحيد، وجراء ذلك نفى المعتزلة الصفات عن الله (عز وجل).

الأصل الأول الذي كان يقول به واصل بن عطاء رأس المعتزلة (المتوفى ٥١٣١ هـ) هو نفي صفات الباري (سبحانه وتعالى) من العلم والقدرة والإرادة والحياة^(٧٥)؛ لأن واصل بن عطاء أراد أن يدحض فكرة الأقانيم المسيحية، وكان يرى فيها التثليث، أي ثلاثة آلهة، فخشي واصل بن عطاء أن تؤدي فكرة الصفات الأزلية إلى الشرك عند المسلمين، لذلك ركن إلى التنزيه البحت وبه نفى أن يكون لله (سبحانه وتعالى) صفات غير الذات، كانت هذه المقالة في بدايتها غير ناضجة، وكان واصل بن عطاء يُشرع فيها على القول الظاهر وهو الاتفاق على استحالة وجود الهين قديمين أزليين؛ لأنه من أثبت معنى وصفة قديمة فقد أثبت الهين، ثم شرح أصحاب واصل في هذا المقال بعد مطالعتهم لكل الفلاسفة، وانتهى نظرهم فيها إلى رد جميع الصفات إلى كونه عالماً قادراً، ثم الحكم بأنها صفتان ذاتيتان هما اعتباران للذات القديمة^(٧٦).

ويقدم المعتزلة حجة قوية على نفي الصفات وردها إلى أنها اعتبارات ذهنية للذات، فيقول المعتزلة: لو كانت الحوادث بذات الباري لا تصف بها بعد أن لم يتصف، ولو اتصف لتغير، والتغير دليل الحدوث إذ لا بد من مغير، فإذا ما

والمعلوم واحد أي أن علم الله هو ذاته (أي ذات الله) وعلى ذلك لا يكون العالم منفصلاً في الله ولكنه دائماً فيه قديم وغير مميز عن ذاته»^(٧٩).

فقال جمهور المعتزلة: إطلاق العلم لله عز وجل إنما هو مجاز لا حقيقة وإنما معناه أنه تعالى لا يجهل»^(٨٠).

فتكون المعادلة خالصة كاملة تامة بين ماهية الله وعلمه، كما إن هذه المعادلة كاملة أيضاً بين الماهية وأي صفة من الصفات الأخرى، والتي هي في نظر المعتزلة اعتبارات ذهنية ليس إلا.

مصدر فكرة علم الله هو الله

يقول أرسطو في مقالته الثانية عشر من كتاب ما بعد الطبيعة، إن الله علم كله، قدرة كله، حياة كله، سمع كله، بصر كله، وقرأ أبو الهذيل والنظام في بغداد ترجمة مؤلفات أرسطو وأفلاطون، فيكون أبو الهذيل قد أخذ هذا القول عن أرسطو على حساب ما جاء في مقالات الإسلاميين للأشعري^(٧٧).

وحسّن أبا الهذيل اللفظ من عند نفسه، فقال: «علمه هو هو، وقدرته هي هو، ويؤكد الشهرستاني ذلك بقوله: إن أبا الهذيل اقتبس هذا الرأي من الفلاسفة الذين اعتقدوا أن ذاته لا كثرة فيها بوجه، وإنما الصفات ليست وراء الذات معاني قائمة بذاته بل هي ذاته»^(٧٨)، والمعروف إن هذا هو قول أرسطو.

وهناك سبب جعل أبو الهذيل أولاً والمعتزلة ثانياً يردون الصفات إلى الذات، يقول أبو الهذيل: «إن الله عالم بعلم هو ذاته، وهو أن القول الأول في الصفة والثانية إثبات ذات هو يعينه صفة أو إثبات صفة هي يعينه ذات، وإذا أثبت أبو الهذيل هذه الصفات (العلم والقدرة والحياة والعدل) ورجوعها للذات فهي يعينها

أقانيم النصارى، لذلك نفى القول الثاني القائل بأن الله عالم بعلم هو ذاته حتى يرد الأقانيم عن النصارى^(٧٩).

قَدَمَ علم الله (سبحانه وتعالى)

لما كان علم الله هو الله، ولما كانت ذاته (سبحانه وتعالى) تتصف بالقدم، فإذا علمه قديم أيضاً، وهذه النقطة في غاية الأهمية عن المعتزلة، ولا ينفك أبو الهذيل والنظام يرددان القول بقدَم العلم»^(٨٠).

ويقول هشام الفوطي أن الله لم يزل عالماً لنفسه لا يعلم سواه قديم ولا يعلم محدث، وإن الله لم يزل عالماً بأنه سيخلق الدنيا ثم يفنيها ثم يعيد أهلها [قريب في الجَنَّةِ وقَريب في السَّعِيرِ]^(٨١).

تُضيف المعتزلة على قولها بأنه (سبحانه وتعالى) عالم لذاته أزلاً بما سيكون (والمستقبل لا يوجد إلا بالنسبة لنا وليس له وجود عن الله)، وهناك فارق كبير بين علم الله وعلم الإنسان، فعلمنا بما سيكون هو علم بشيء جائز، على عكس علمنا بما يكون فإنه علم بشيء متحقق واقع، ولكن علم الله هو علم بشيء حقيقي لا بشيء جائز، إن الجائز يمكن أن يتحقق وعلم الله لا يتعلق به»^(٨٢).

قدرة الله (سبحانه وتعالى)

في ما تقدم تبين لنا أن المعتزلة ردت جميع صفات الله إلى ذاته، وفي ما يخص إرادة الله (عليه السلام) فإن المعتزلة ينظرون لها كوجه آخر من أوجه الذات، وهي اعتبار ذهني وغير موجود في الذات بشكل حقيقي.

إن قدرة الله (سبحانه وتعالى) منبسطة على كل شيء كما هو علمه يشمل كل شيء، وقد ميز المعتزلة بين قدرة الله وما يقدر عليه الله (عليه السلام)، فقال أبو الهذيل العلاف:

«إن لما يقدر الله عليه غاية ونهاية في العلم به والقدرة عليه والإحصاء به، ليس يخفى على الله منه شيء، ولا يعجز شيء منه»^(٨٣)، ومن أدلته على ذلك قوله (سبحانه وتعالى): [إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ] [سورة النحل: آية ١٦]، [بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ] [سورة البقرة: آية ٢]، [وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا] [سورة الجن: آية ٢٨].

فلا يوجد شيء يخرج عن قدرة الله (سبحانه وتعالى)، ولا يخرج عن إطار علمه (عز وجل)، ولم لم يكون هذا فيكون علم الله وقدرته ناقصة؛ لأن علم الله وقدرته تعالى هما ذاته سبحانه.

ويقول المعتزلة: «إن الله على كل شيء قدير هل يعني هذا أن قدرته لا تستطيع أن تتعدى حدود ما قدر عليه، وأنها تحققت كلها فيما قدرت عليه كما أن علمه شمل كل العلوم ولا يمكنه أن يتعداه؟ وبمعنى آخر هل لقدرة الله حد هو هذا العلم المخلوق؟ ولو انبسطت على ما ليس متحققاً أو ممكناً لكانت قدرة من دون مقدور»^(٨٤).

يقول ابن حزم، ناقلاً عن أبي هذيل العلاف بهذا الصدد: «إن لما يقدر الله عليه آخراً ولقدرته نهاية لو خرج إلى الفعل لم يقدر الله تعالى بعد ذلك على شيء أصلاً ولا على خلق ذرة فما فوقها ولا إحياء بعوضة ميتة ولا على تحريك ورقة فما فوقها ولا على أن يفعل شيئاً أصلاً»^(٨٥).

كما يقول ابن حزم في مقالٍ آخر: «يقول الاسواري البصري، وهو أحد شيوخ المعتزلة، إن الله (عز وجل) لا يقدر على غير ما فعل»^(٨٦).

ولو رجعنا لتعريف المعتزلة لقدرة الله لوجدنا أن القولين الذي ينقلهما ابن حزم يتناقبان مع هذا التعريف؛ لأن مذهب المعتزلة يعني بالقدرة هي الذات ومن ثم هي غير متناهية.

إذا بدت لنا هذه القدرة بواسطة بعض

الأشياء المتحققة فالمعتزلة لا يستنتجون من ذلك أن قدرته (سبحانه وتعالى) محدودة بهذه الأشياء؛ لأنه زيادة على ما تحقق من الأشياء توجد أشياء ممكنة وغير متناهية في العدد تتحقق في الزمان وخارجاً عنه، ولكنها لا تخرج عن قدرته (سبحانه وتعالى)؛ لأن هذه القدرة لا متناهية كالذات فعلى ذلك إذا كان ما تحقق وما يتحقق من الأشياء محدوداً في العدد والكم والابعاض فإن هذا شيء لا يعني أن قدرة الله تقف وتنتهي عند هذا الحد؛ لأنها غير متناهية^(٨٧).

العلاقة بين قدرة الله (سبحانه وتعالى) وعلمه

قالت المعتزلة إن علم الله هو هو، وقدرته هي هو، وبناءً على ذلك تكون الذات هي القدرة والعلم، فإذا علمه (سبحانه وتعالى) وقدرته يختلفان تمام الاختلاف عن العلم والقدرة عندنا؛ لأنه كثير ما يقوم الخلاف بين العقل وهو عندنا ملكة المعرفة، وبين الإرادة وهي عندنا ملكة التنفيذ والعمل، وكم من الأحيان تُدرك الشيء الحسن ونميزه ولكننا بالرغم من ذلك نفعل العمل السيء لكن في الله العلم هو القدرة والقدرة هي العلم، لذلك نجد علياً الاسواري المعتزلي يُشدد بحق على العلاقة بين علم الله وقدرته، إذ يقول: «إن من علم الله أنه سيموت ابن ثمانين سنة، فإن الله لا يقدر على أن يُميته قبل ذلك، ولا يبقيه طرفة عين بعد ذلك. وإن من علم الله من مرضه يوم الخميس مع الزوال مثلاً فإن الله تعالى لا يقدر على أن يُبرئه قبل ذلك لا بما قرب ولا بعد، ولا على أن يزيد في مرضه طرفة عين فما فوقها»^(٨٨).

يدهش ابن حزم كل الدهشة من هذا القول في حين أن المعتزلة تجده قولاً صحيحاً معقولاً منطقياً؛ لأنهم يردون جميع الصفات إلى الذات: فعلم الله هو ذاته كما أن قدرته هي ذاته، فما يعلمه الله فهو قادر عليه ولا يجوز خلاف ذلك، وما يقدر عليه فهو يعلمه، ولا يجوز خلاف

ذلك في مذهبهم فهم لا ينظرون إليه تعالى كما نحن ننظر إلى الإنسان الذي يفكر ويعلم ويقرر ثم لا ينفذ أو ينفذ خلاف ما قرر، لا؛ لأن علم الله هو قدرته، وليس هناك أي مشابه بين الله تعالى والإنسان، لذلك نجد أكثر مؤرخي الملل يدهشون لأقوال المعتزلة التي تبدو لهم غريبة، ولكن عندما ندرك أصل مذهبهم وهو رد جميع الصفات إلى الذات نفهم بسهولة هذه الأقوال ونجدها نتيجة منطقية للأصل الذي بنوا عليه مذهبهم^(٨٩).

إرادة الله (سبحانه وتعالى)

عرف المعتزلة إرادة الباري (عز وجل)، وكما قال النظام والكعبي: "إن الله غير موصوف بالإرادة على الحقيقة وإن ورد الشرع بذلك، فالمراد بكونه تعالى مريداً لأفعاله أنه خالقها ومنشئها، وإن وصف بكونه مريداً لأفعال العباد، فالمراد بذلك أنه أمر بها، وإن وصف بكونه مريداً في الأزل فالمراد بذلك أنه عالم فقط"^(٩٠).

إرادة الله عند المعتزلة هي من الاعتبارات الذهنية التي قالوا بها مثل العلم والقدرة، التي تفقر للوجود الحقيقي؛ لأن ماهية الله بسيطة وكاملة، وبناءً على ذلك تكون الإرادة قديمة وكاملة ولا متناهية، فالإرادة هي الماهية.

ومن ثم ترد المعتزلة إرادة الله إلى علمه الذي يعد ماهيته، قال النجار: «يعني كونه تعالى مريداً غير مغلوب ولا مستكره»^(٩١). وهنا يكرر قول النظام بشكلٍ آخر؛ لأنه لا يوجد ما يرغم الله (عليه السلام) على عمل ما؛ لأن علمه هو قدرته نفسها وإرادته نفسها، ويوضح الجاحظ خصائص الفعل الإرادي الصادر عن الله بقوله: "مهما انتفى السهو عن الفاعل وكان عالماً بما يفعله فهو مريد، وإذا مالت نفسه إلى فعل الغير سمي ذلك الميلان إرادة"^(٩٢).

ولكن في الله لا يوجد مثل هذا الميلان؛ لأن علمه لا متناهٍ وكامل، فلا يمكننا إذن التكلم عن إرادة إلهية مثل إرادتنا، إن الله مريد بالمعنى الذي يعطيه الجاحظ لهذا اللفظ أنه يحقق علمه، ويزيد الكعبي على كل ذلك بقوله: إنما دل على الاختصاص على الإرادة في الشاهد؛ لأن الفاعل لا يحيط علماً بكل الوجوه في الفعل ولا بالمغيب عنه ولا بالوقت والمقدار، فاحتاج إلى قصد وعزم وإلى تخصيص وقت ودون وقت، ومقدار دون مقدار، والباري تعالى عالم بالمغيب مطلع على سرائره وأحكامه، فكان علمه بها مع القدرة عليها كافياً عن الإرادة والقصد إلى التخصص، وأنه لما علم أنه يختص كل حادث بوقت وشكل وقدرة فلا يكون إلا ما علم، فأى حاجة له إلى القصد والإرادة؟^(٩٣). ومما تقدم تبين لنا أن إرادة الله (عز وجل) هي علمه وتعني ذاته.

إرادة الله (سبحانه وتعالى) وخلق العالم

تقول المعتزلة في هذا الصدد: إن خلق العالم متعلق بإرادة الله، وهذه الإرادة هي من صفات الأفعال، لكن بعض معتزلة فرع البصرة مثل بشر بن المعتمر ومعمر كانوا يقولون إن هذه الصفة حادثة؛ لأن موضوعها وهو (العالم المخلوق) وهو حادث، بينما البعض الآخر كان يقول: إن هذه الصفة أزلية حيث إنها تتعلق بماهية الله وهذه أزلية، ولكن جميع المعتزلة متفقون على أن هذه الإرادة أزلية كانت أم حادثة سابقة على خلق العالم، فعليه يكون العالم إما أزلياً وإما حادثاً^(٩٤).

سنتابع قول المعتزلة في هذا الموضوع يقول أبو الهذيل: «إن خلق الشيء الذي هو تكوينه بعد أن لم يكن هو غيره وهو إرادته تعالى له»، وقوله: «كن والخلق مع المخلوق في حاله وليس بجائز أن يخلق الله شيئاً لا يريد ولا يقول له: كن»، ويضيف أبو الهذيل على

ذلك قائلاً: «إن خلق العرض وخلق الجوهر هو غيرهما»، ويقول أخيراً: «إن الخلق الذي هو إرادة وقول لا في مكان»^(٩٥).

من هذا القول يتضح أن الخلق هو بداية الوجود الذي يمنحه الله لشيء كان غير موجود، ثم إن هذا الخلق يتميز تماماً من الشيء الذي كان في حالة العدم قبل خلقه، فيكون الخلق متعلقاً بإرادة الله التي تتحقق في وقت ما، ويصبح هذا الوقت بداية الوجود، من الضروري أن نبين أن أبا الهذيل كان يؤكد الفرق الموجود بين إرادة الله لخلق الشيء وبين هذا الشيء المخلوق الذي هو موضوع الإرادة، إن هذه الإرادة في زعمه (وهي منبع الخليفة) لا توجد في محل، وسبب ذلك أن الله لا يشغل محل، إلى أنه غير مادي، فعليه لا يمكن أن تكون إرادته في مكان؛ لأن المادة فقط تشغل حيزاً، ولكن موضوع هذه الإرادة مادي وهو الخليفة، فهي تشغل مكاناً معيناً، ومن هنا قامت المشكلة العويصة المتعلقة بطبيعة العالم المخلوق بطبيعة الله: إنهما طبيعتان مختلفتان كل الاختلاف وتميزتان تمام التمييز: الواحدة منهما وهي الطبيعة الإلهية تمنح الوجود فقط للأخرى التي هي الطبيعة المادية، وماهية العالم المخلوق خلاف ماهية الله، ويقول النظام من جانبه: إن الخلق متعلق بإرادة الله، والخلق هو منح الوجود هذه الإرادة وهو العالم أعني تكوينه، وهكذا يميز النظام إرادة الله عن موضوع المخلوق، ولكن النظام لا يقول إن هذه الإرادة متميزة عن ماهية الله، وبناءً على ذلك تكون هذه الإرادة فاعلة منذ الأزل، فمسألة خلق العالم مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسألة إرادة الله^(٩٦).

العلاقة بين إرادة الله (سبحانه وتعالى) والشرع
إن المعتزلة تقول إن الخلق متعلق بإرادة الله، وكذلك يقولون إن الشرع (القانون الخلفي) متعلق بهذه الإرادة أيضاً، إذ هم قالوا إن الإرادة توافق الأمر»^(٩٧).

فإنهم يميزون أيضاً هذه الإرادة عن الشريعة التي تأمر بها، ويقول أبو الهذيل بهذا الصدد: «إن إرادة الله للإيمان هي غيره وغير الأمر به»^(٩٨). فلعلنا إذا قلنا الله يريد شيئاً وجب علينا أن نميز بين إرادته تعالى وموضوع هذه الإرادة، وإرادة الله موضوع حتماً، لذلك قالت المعتزلة إن الله يريد الشريعة، لكن هل الشريعة تكتسب قيمتها الخلقية من إرادة الله أم هذه القيمة موجودة ضمناً في الشريعة نفسها؟ نكتفي هنا بقولنا إن المعتزلة كانت تزعم أن القيمة الخيرة خير في ذاته وأن الشر شر في ذاته وليس بموجب إرادة الله، والله يريد الخير ويأمر به؛ لأنه خير في ذاته، وينهى عن الشر؛ لأنه شر في ذاته، فالله لا يختار جزافاً أموراً ويقول عنها أنها خير أو شر، لا بل هذه الإرادة الكلية الكمال تميل طبعاً نحو الخير وتنفر طبعاً من الشر، وهكذا يكون خلق العالم متعلقاً بإرادة الله، والشريعة أيضاً متعلقة بهذه الإرادة، ولكن هذه الإرادة وإن مالت طبعاً نحو الخير لا تختار جزافاً ما هو خير وتأمر به، بل إنها تأمر بما هو خير في ذاته^(٩٩).

الخاتمة

١. اتفق الشيعة والمعتزلة على أن الله (سبحانه وتعالى) واحد لا شريك له وليس كمثل شيء، ولا ينطبق عليه ما ينطبق على الجسم من صفات، من طول وعرض وعمق وضل ورائحة وغيرها، كذلك لا يترتب عليه ما يترتب على الأجسام من حركة وسكون ولا حدوث ولا فناء.

٢. يعد التوحيد هو أحد الأصول الخمسة عن الفريقين، وهو أصل ثابت لا يختلفان عليه، وإن هذا التوحيد يثبت بأن هناك صناعات واحداً للعالم، وينفي ما عداه، وإن مصطلح التوحيد يفيد بأن الشيء واحداً. وإن هذه الوحدة ليست بوحدة عددية فلا تستتبع بعدها ثان،

الهوامش

- (١) ابن منظور، مُحمَّد بن مكرم بن علي، لسان العرب، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ، ج٣، ص٤٤٨.
- (٢) الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، بيروت، ١٤١٢هـ، ص٨٥٧؛ الفيروز آبادي، مجد الدين أبو الطاهر، القاموس المحيط، مؤسَّسة الرسالة للطباعة، بيروت، ٢٠٠٥م، ص٣٢٤.
- (٣) ابن القيم الجوزية، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تحقيق: أحمد ابن صالح بن علي الصمغاني، ط٢، دار الصمغاني، الرياض، ٢٠١٣، ص٣٦٦.
- (٤) ابن القيم الجوزية، مدارج السالكين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١، ص٣٣٩.
- (٥) السبحاني، جعفر، العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت، ترجمة: جعفر الهادي، بيروت، شبكة الفكر، دبت، ص٤٥-٥٠.
- (٦) الطباطبائي، مُحمَّد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ط١، بيروت، الأعلمي للمطبوعات، ٢٠٠٦، ج١-٢، ص٢٧.
- (٧) شيخو، لويس، النصرانية وأدائها بين عرب الجاهلية، دار المشرق، بيروت ١٩٨٩، ص١٥٩.
- (٨) السبحاني، جعفر، مفاهيم القرآن، مؤسَّسة سيد الشهداء، قم، ج٦، ص١١٠.
- (٩) الشيخ الطبرسي، مجمع البيان، مؤسَّسة الاعلمي، بيروت، ١٩٩٥، ج١، ص٥٢.
- (١٠) السبحاني، مفاهيم القرآن، ج٦، ص١١٠-١١١.
- (١١) الصدوق، التوحيد، تحقيق: السيد هاشم الحسيني الطهراني، مؤسَّسة النشر الإسلامية، مكتبة الصدوق، إيران، دبت، ص٨٩.
- (١٢) الصدوق، التوحيد، ص٨٩.
- (١٣) الصدوق، التوحيد، ص٢٣١.
- (١٤) الصدوق، التوحيد، ص٢٣٠.
- (١٥) الاسترآبادي، السيد شرف الدين علي الحسيني، تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة،

بل إن وحدته عين ذاته لا تتخللها الممكنات، إذاً لا حيثية له (سبحانه وتعالى) سوى وجوده الأصيل.

٣. اتفقت الطائفتان على أنَّ صفاته الذاتية ليست زائدة على الذات، بمعنى أنَّ تكون هناك ذات، وصفة وراءها، كما في الممكنات فإنَّ الإنسان له ذات وله علم وقدره، هذا ممَّا اتَّفقتا عليه، وقد ذهب الإمامية قاطبةً إلى القول بعينية الذات والصفات، كما ذهب إلى القول نفسه بعض المعتزلة، واتفق الشيعة وبعض المعتزلة بتجريد الذات الإلهية عن الصفات، من القول بأن صفاته (سبحانه وتعالى) عين ذاته، متحدة معها مستدلين بحكم العقل، وبما ورد من النقل، ومعنى عينية صفات الذات عند الشيعة: أنها أجمع ناشئة من مقام الذات محضاً، بلا دخول أمر آخر وراء الذات في هذا النشوء، ولكنَّهما اختلفتا في تفسير ذلك، فالشيعة ذهبوا إلى أنَّ الوجود كامل يعد في مقام الواجب إلى حدِّ يعد أن العلم مستقل في ذاته في بعض الوجوه، وفي وجه آخر يعد الذات نفسها، وهذا كله ناجم عن أن زيادة الوصف على الذات توجب احتياجها لشيء وراءها، وهذا ما ينافي الغنا المطلق ووجوب الوجود، وهذا ما استقر عليه الشيعة مستنديين في ذلك إلى ما قاله الإمام علي بن أبي طالب في هذا الصدد: "وكمال توحيده الإخلاص له، وكمال الإخلاص له نفي الصفات عنه، لشهادة كل صفة أنها غير الموصوف، وشهادة كل موصوف أنه غير الصفة، فمن وصف الله فقد قرنه، ومن قرنه فقد ثناه، ومن ثناه فقد جزأه، ومن جزأه فقد جهله".

- طبع مدرسة الإمام المهدي، قم، د.ت.، ص ٢٥.
- (١٦) الشيخ الطوسي، الرسائل العشرة، مؤسسة النشر الإسلامية، قم، د.ت.، ص ١٠٣.
- (١٧) الحلبي، الحسن بن يوسف، نهج الحق وكشف الصدق، دار الهجرة، قم، ٢٠١٩، ص ٧٧.
- (١٨) الخرسان، مُحَمَّد صادق، التوحيد، ط ٢، دار البزرة، النجف الأشرف، ٢٠١٩، ص ٢٣.
- (١٩) الشيخ الصدوق، الاعتقادات، تحقيق: عصام عبد السيد، ط ١، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، إيران، قم، ١٤١٣هـ، ص ٢١-٢٢.
- (٢٠) الشيخ الصدوق، الاعتقادات، ص ٢٢-٢٦.
- (٢١) الشيخ الصدوق، الاعتقادات، ص ٢٧-٢٨.
- (٢٢) الشريف الرضي، نهج البلاغة، الخطبة (٨٥)، ص ١١٦.
- (٢٣) الخرسان، مُحَمَّد صادق، التوحيد، مصدر سابق، ص ٢٨.
- (٢٤) نهج البلاغة، الخطبة (١٥٢)، ص ٢١٢.
- (٢٥) نهج البلاغة، الخطبة (٦٥)، ص ٩٧.
- (٢٦) الخرسان، مُحَمَّد صادق، التوحيد، ص ٢٩.
- (٢٧) نهج البلاغة، الخطبة (١٥٢)، ص ٢١٢.
- (٢٨) الصدوق، التوحيد، ص ٨٣.
- (٢٩) الخرسان، مُحَمَّد صادق، التوحيد، ص ٣٢.
- (٣٠) الشيخ المفيد، مُحَمَّد ابن النعمان، أوائل المقالات في المذاهب والمختارات، مطبعة حقيفة، تبريز، د.ت.، ص ٥٥-٥٦.
- (٣١) السيد مصطفى، مصعب الخير إدريس، مسألة التوحيد عند الاثنا عشرية.. دراسة مقارنة، ط ١، دار المكتبة القدسية، باكستان، ٢٠٠٧، ص ٥٥.
- (٣٢) الطوسي، الرسائل العشرة، ص ٧٩-٨٠.
- (٣٣) المرتضى، الرسائل، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، ط ١، منشورات دار القرآن الكريم، إيران، ١٤٠٥هـ، ج ٢، ص ٢٧٥.
- (٣٤) السيد مصطفى، مسألة التوحيد عند الاثني عشرية، ص ٧٥.
- (٣٥) المفيد، تصحيح اعتقادات الإمامية، تحقيق: حسين دركاهي، دار المفيد للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٣م، ص ٤١.
- ص ٤١.
- (٣٦) المرتضى، الرسائل، ج ٢، ص ٢٧٥.
- (٣٧) الكراچكي، أبو الفتح مُحَمَّد، كنز الفوائد، تحقيق: العلامة عبد الله نعمه، دار الأضواء بيروت، ١٩٨٥، ج ١، ص ٧٧-٧٨.
- (٣٨) الحلبي، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، تعليق: حسن زادة آملی، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٠٧هـ، ص ٢٢٩؛ المظفر، مُحَمَّد رضا، عقائد الإمامية، تقديم: حامد حنفي داود، مكتبة الأمين، النجف، ١٩٦٨، ص ٢٧؛ الحسنی، هاشم معروف، الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة، دار الملاك، بيروت، د.ت.، ص ١٦٥.
- (٣٩) حسن مُحَمَّد مكي العاملي، الإلهيات، ص ٨٥.
- (٤٠) العلامة الحلبي، شرح تجريد الاعتقاد، ص ٢٢٩.
- (٤١) الشيخ المفيد، أوائل المقالات، ص ٥٢.
- (٤٢) الحسنی، الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة، ص ١٠.
- (٤٣) شمس الدين، مُحَمَّد جعفر، دراسات في العقيدة الإسلامية، دار التعارف للطبوعات، دمشق، ١٩٩٣، ص ١٤٦.
- (٤٤) العاملي، علي الكوراني، الانتصار، ط ١، دار السيرة، بيروت، ٢٠٠٠، ج ٢، ص ١٤٤.
- (٤٥) شمس الدين، دراسات في العقيدة الإسلامية، ص ١٨٦.
- (٤٦) شمس الدين، دراسات في العقيدة الإسلامية، ص ١٨٧.
- (٤٧) الطباطبائي، مُحَمَّد حسين، تفسير الميزان، ج ٧، ص ٢٧.
- (٤٨) آية الله الشيخ مُحَمَّد هادي معرفة، مقال العلم الإلهي، مركز الإشعاع الإسلامي للدراسات والبحوث الإسلامية، وموقعه على شبكة المعلومات الدولية (<http://www.slam.com>) سبحانه وتعالى عليه السلام.
- (٤٩) مُحَمَّد حسين الطباطبائي، تفسير الميزان، ج ٦، ص ٩١.
- (٥٠) المرتضى، الحدود والحقائق (رسائل الشيخ المرتضى)، ج ٢، ص ٢٧٩.
- (٥١) المرتضى، الشريف القاسم بن الحسين، جمل العلم والعمل، تحقيق: رشيد الصفار، ط ١، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٦٧، ص ٤٥-٤٧.
- (٥٢) الطوسي، أبو جعفر مُحَمَّد، تمهيد الأصول في

الناشر: مُحمَّد علي صبيح وأولاده، مصر، ٢٠٠٥، ص ٤١١.

(٧٦) ابن حزم، أبو مُحمَّد بن أحمد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق: مُحمَّد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦، ج ٢، ص ٩٩.

(٧٧) الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص ٤٨٥.

(٧٨) الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ٥٧.

(٧٩) نادر، البير نصري، فلسفة المعتزلة، ص ٧٩.

(٨٠) الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص ٤٨٤.

(٨١) الخياط، أبو الحسين عبد الرحيم، الانتصار والرد على ابن الروندي، تحقيق: نبيرج، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٥، ص ٦٠.

(٨٢) الشهرستاني، مُحمَّد عبد الكريم، نهاية الإقدام في علم الكلام، مكتبة المثنى، بغداد، د.ت، ص ٢٢٠.

(٨٣) الخياط، الانتصار، ص ٩.

(٨٤) نادر، البير نصري، فلسفة المعتزلة، ص ٨٨.

(٨٥) ابن حزم، الفصل، ج ٤، ص ١٤٦.

(٨٦) ابن حزم، الفصل، ج ٤، ص ١٥٠.

(٨٧) نادر، البير نصري، فلسفة المعتزلة، ص ٨٨.

(٨٨) ابن حزم، الفصل، ج ٤، ص ١٥٠.

(٨٩) نادر، البير نصري، فلسفة المعتزلة، ص ٩٠.

(٩٠) الشهرستاني، نهاية الإقدام، ص ٢٣٨.

(٩١) الشهرستاني، نهاية الإقدام، ص ٢٣٨.

(٩٢) الشهرستاني، نهاية الإقدام، ص ٢٣٩.

(٩٣) الشهرستاني، نهاية الإقدام، ص ٣٤٠.

(٩٤) نادر، البير نصري، فلسفة المعتزلة، ص ١٠٦.

(٩٥) الأشعري، مقالات إسلامية، ص ٣٦٣.

(٩٦) نادر، البير نصري، فلسفة المعتزلة، ص ١٠٦.

(٩٧) اليافعي، أبو مُحمَّد عفيف الدين، مرهم العلل المعضلة في الرد على أئمة المعتزلة، ط ١، دار الجيل للطباعة والنشر، لبنان، ١٩٩٢، ص ١٠٠.

(٩٨) الأشعري، مقالات إسلامية، ص ٥١٠.

(٩٩) نادر، البير نصري، فلسفة المعتزلة، ص ١٠٧.

علم الكلام، تحقيق: المركز التخصصي لعلم الكلام الإسلامي، مؤسسة انتشارات، طهران، ٢٠١٨، ص ٢٤.

(٥٣) الطوسي، أبو جعفر مُحمَّد بن الحسن، الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد، مطبعة الخيام، قم، ١٤٠٠هـ، ص ٢٧.

(٥٤) الطوسي، تمهيد الأصول، ص ٢٤.

(٥٥) الطوسي، تمهيد الأصول، ص ٢٤.

(٥٦) الطوسي، تمهيد الأصول، ص ٢٥.

(٥٧) الطوسي، تمهيد الأصول، ص ٢٥-٢٦.

(٥٨) القاضي، عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، تحقيق: فيصل بدير عون، ط ١، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت، ١٩٩٨، ص ١٢٨.

(٥٩) القاضي، عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ١٢٨.

(٦٠) نادر، البير نصري، فلسفة المعتزلة فلاسفة الإسلام الأسبقين، ج ١، مطبعة دار نشر الثقافة، مصر، د.ت، ص ٤٠.

(٦١) الأشعري، أبو الحسن، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: مُحمَّد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٦٥.

(٦٢) الأشعري، مقالات، ص ١٦٥.

(٦٣) الأشعري، مقالات، ص ١٦٦.

(٦٤) الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ٨٥.

(٦٥) نادر، البير نصري، فلسفة المعتزلة، ص ٦٨.

(٦٦) الأشعري، مقالات، ص ٥٠٧.

(٦٧) الأشعري، مقالات، ص ٤٨٦.

(٦٨) الأشعري، مقالات، ص ٤٨٦.

(٦٩) نادر البير نصري، فلسفة المعتزلة، ص ٦٩.

(٧٠) الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ٥٢.

(٧١) الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٥٣.

(٧٢) نادر، البير نصري، فلسفة المعتزلة، ص ٣٩.

(٧٣) الأشعري، المقالات، ص ١٦٥.

(٧٤) الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ٥٣.

(٧٥) البغدادي، عبد القاهر بن طاهر، الفرق بين الفرق،

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

- الصدق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه
- الاعتقادات، تحقيق: عصام عبد السيد، ط١، المؤتمر
العالمي لألفية الشيخ المفيد، إيران، قم، ١٤١٣ هـ.
- التوحيد، تحقيق: السيد هاشم الحسيني الطهراني، مؤسسة
النشر الإسلامية، مكتبة الصدوق، إيران، دت.
الطبرسي، ابو علي الفضل بن الحسن
- مجمع البيان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي،
بيروت، ١٩٩٥.
الطوسي، أبو جعفر مُحَمَّد بن الحسن
- الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد، مطبعة الخيام، قم،
١٤٠٠ هـ.
- تمهيد الأصول في علم الكلام، تحقيق: المركز
التخصصي لعلم الكلام الإسلامي، مؤسسة
انتشارات، طهران، ٢٠١٨.
- الرسائل العشرة، مؤسسة النشر الإسلامية، قم، دت.
العلامة الحلي، الحسن بن يوسف
- نهج الحق وكشف الصدق، دار الهجرة، قم، ٢٠١٩.
- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، تعليق: حسن
زادة ألمي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٠٧ هـ.
الفيروز آبادي، مجد الدين أبو الطاهر
- القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة للطباعة، بيروت،
٢٠٠٥.
القاضي عبد الجبار، ابو الحسن عبد الجبار بن احمد بن
عبد الجبار
- شرح الأصول الخمسة، تحقيق: فيصل بدير عون،
ط١، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت،
١٩٩٨.
ابن القيم الجوزية، ابو عبد الله شمس الدين محمد بن ابي
بكر بن ايوب
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل،
تحقيق: أحمد بن صالح بن علي الصمعاني، ط٢،
دار الصميعي، الرياض، ٢٠١٣.
- مدارج السالكين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،
دت.
الكراجكي، أبو الفتح مُحَمَّد
- كنز الفوائد، تحقيق: العلامة عبد الله نعمة، دار
- الاسترابادي، السيد شرف الدين علي الحسيني
- تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة،
مدرسة الإمام المهدي (عليه السلام)، قم، دت.
الأشعري، أبو الحسن، علي ابن اسماعيل بن اسحاق
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: مُحَمَّد
محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت،
١٩٩٠.
البغدادي، عبد القاهر بن طاهر
- الفرق بين الفرق، الناشر: مُحَمَّد علي صبيح وأولاده،
مصر، ٢٠٠٥.
ابن حزم، أبو مُحَمَّد بن أحمد
- الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق: مُحَمَّد
إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، دار الجبل،
بيروت، ١٩٩٦.
الخياط، أبو الحسين عبد الرحيم
- الانتصار والرد على ابن الروندي، تحقيق: نبيرج،
هنريك سامونيل، مطبعة دار الكتب المصرية،
القاهرة، ١٩٢٥.
الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين
- المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان
الداوودي، دار القلم، بيروت، ١٤١٢ هـ.
الشريف الرضي، ابو الحسن محمد بن الحسين
- نهج البلاغة، تحقيق، الشيخ بهجت العطار، ط١،
مؤسسة الرافد للمطبوعات، بغداد، ٢٠١٠.
الشريف المرتضى، القاسم بن الحسين
- جمل العلم والعمل، تحقيق: رشيد الصفار، ط١، مطبعة
النعمان، النجف، ١٩٦٧.
- الرسائل، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، ط١، منشورات
دار القرآن الكريم، إيران، ١٤٠٥ هـ.
الشهرستاني، أبو الفتح مُحَمَّد بن عبد الكريم
- الملل والنحل، تحقيق: مُحَمَّد سيد الكيلاني، ط٢، دار
المعرفة، بيروت، ١٩٧٥.
- نهاية الإقدام في علم الكلام، مكتبة المثنى، بغداد، دت.



المركز العالمي للدراسات الإسلامية، قم، ١٤١٣ هـ.
المعملي، علي الكوراني
- الانتصار، ط١، دار السيرة، بيروت، ٢٠٠٠.
مصطفى، مصعب الخير إدريس
- مسألة التوحيد عند الاثنا عشرية.. دراسة مقارنة، ط١،
دار المكتبة القدسية، باكستان، ٢٠٠٧.
المظفر، محمد رضا
- عقائد الإمامية، تقديم: حامد حنفي داوود، مكتبة الأمين،
النجف، ١٩٦٨.
نادر، البير نصري
- فلسفة المعتزلة فلاسفة الإسلام الأسبقين، مطبعة دار
نشر الثقافة، مصر، د.ت.
ثالثاً: المواقع الإلكترونية
مقال: العلم الإلهي، آية الله الشيخ محمد هادي معرفة،
مركز الإشعاع الإسلامي للدراسات والبحوث
الإسلامية، وموقعه على شبكة المعلومات الدولية.

<http://www.islam.u.com>

الأضواء، بيروت، ١٩٨٥.
المفيد، محمد بن النعمان
- أوائل المقالات في المذاهب والمختارات، مطبعة
حقيقة، تبريز، د.ت.
- تصحيح اعتقادات الإمامية، تحقيق: حسين دركاهي،
دار المفيد للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٣.
ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي
- لسان العرب، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤ هـ.
اليافعي، أبو محمد عفيف الدين
- مرهم العلل المعضلة في الرد على أئمة المعتزلة، ط١،
دار الجيل للطباعة والنشر، لبنان، ١٩٩٢.

ثانياً: المراجع العربية

الحسني، هاشم معروف

- الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة، دار الملاك، بيروت،
د.ت.
الخرسان، محمد صادق
- التوحيد، ط٢، دار البصرة، النجف الأشرف، ٢٠١٩.
السبحاني، جعفر
- العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت،
ترجمة: جعفر الهادي، ط١، دار التعارف
للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٣.
- مفاهيم القرآن، مؤسسة سيد الشهداء، قم، د.ت.
شمس الدين، محمد جعفر
- دراسات في العقيدة الإسلامية، دار التعارف
للمطبوعات، دمشق، ١٩٩٣.
شيخو، لويس
- النصرانية وأدبها بين عرب الجاهلية، دار المشرق،
بيروت، ١٩٨٩.
الطباطبائي، محمد حسين
- الميزان في تفسير القرآن، ط١، مؤسسة الأعلمي
للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٦.
المعملي، حسن محمد مكي
- الإلهيات على هدى الكتاب والسنة والعقل، ط٤،

The Philosophy of Monotheism between Shī'a and Mu'tazilah

Inst. Muhannad Abd al-Hassan

Abstract

The subject of monotheism, with its various divisions, occupies the highest rank in the monotheistic religions in general, and the Islamic religion in particular, and there is no clear difference between all the monotheists of all religions in the origin of the idea, and there is no clear difference with regard to the self-evidential qualities that separate them and make them sects, so they are all agree upon the knowledge of God, His power, and other attributes, although there is a difference in their details. As for the negative (glorification) attributes, they are the subject of disagreement and separation, and from them the doctrines and sects are formed. Monotheism is one of the five principles of the Shiites, and it is also one of the principles of the Mu'tazila. Monotheism, according to the Shiites and the Mu'tazilah is monotheism of attributes, and this is what the Ash'aris denies since they are known to believe in action monotheism which the Mu'tazilah denies, and the Shiites approve in the discussion of actions, accordingly, the Shiites combine the monotheism of attributes and actions, but the attributal monotheism of the Shiites differs from the attributal monotheism of the Mu'tazilah. The monotheism of the Mu'tazilah in terms of attributes means stripping (the self) of any attribute, in the sense that (the self) is devoid of attributes, and there is an opinion of some Mu'tazila that agrees with the Shiites in this field, and we will show this convergence in the paths of research.

Keywords: Religion, Monotheism, Shī'a, Mu'tazilah

